

التوزيع المكاني لجريمتي القتل والسرقة في محافظة النجف للمدة (٢٠٠٤-٢٠١٤)*.

الباحث

الاستاذ الدكتور

حيدر سالم جبر الجبوري

حسين جعاز ناصر الفتلاوي

جامعة الكوفة - كلية التربية للبنات

جامعة الكوفة - كلية التربية للبنات

المستخلص :

إن الجريمة على تنوع أنماطها واختلاف أماكن حدوثها صارت تشكل خطراً يهدد دعائم المجتمع ، لذا جاءت هذه البحث في إطار مساهمة الجغرافية في إيجاد الحلول للمشكلات الاجتماعية التي يعاني منها المجتمع لاسيما ظاهرة الاجرام ، ومن المعلوم أن الجريمة ظاهرة اجتماعية تحدث في المكان ولها أسباب ودوافع تجعل التباين المكاني في توزيع الجرائم حقلاً خصباً للدراسات الجغرافية وهذا ما دفع الجغرافيين لدراسة ظاهرة الجريمة بكل ابعادها المكانية .

تناول البحث التوزيع المكاني لجريمتي القتل والسرقة في محافظة النجف الاشرف ، لما لهذا الموضوع من أهمية لارتباطه بأمن المجتمع واستقراره ، وتوصلت الدراسة الى عدة نتائج كان من اهمها ، ان جرائم القتل بحسب الوحدات الادارية لا تسير على وتيرة واحدة بل تتباين من وحدة إدارية إلى أخرى ، ففي الوقت الذي بلغ فيه معدل جرائم القتل في ناحية (الحيرة) خلال مدة الدراسة (٩٠،١) جريمة قتل لكل (١٠٠) الف نسمة من السكان ، في حين لا تزيد عن (٦١،٦) جريمة لكل (١٠٠) الف نسمة في ناحية العباسية ، فيما بلغ معدل جرائم السرقة في مركز قضاء النجف خلال مدة الدراسة (٨٣٩،٨) جريمة سرقة لكل (١٠٠) الف نسمة من السكان ، في حين لا يزيد المعدل عن (٩١،٣) جريمة لكل (١٠٠) الف نسمة في ناحية العباسية .واوضحت الدراسة أن جريمة القتل في محافظة النجف ريفية ، اما بالنسبة لجريمة السرقة فهي حضرية . كما اوضحت وجود علاقة طردية بين الحجم السكاني وجرائم القتل والسرقة للوحدات الإدارية في محافظة النجف خلال مدة الدراسة (٢٠٠٤ - ٢٠١٤) ، فكلما زاد عدد السكان

* بحث مستل من رسالة الماجستير الموسومة (التحليل المكاني لجريمتي القتل والسرقة في محافظة النجف الاشرف للمدة (٢٠٠٤-٢٠١٤) للطلّاب حيدر سالم جبر، جامعة الكوفة ، كلية التربية للبنات ، ٢٠١٥ .

زادت عدد جرائم القتل والعكس صحيح . كما بينت الدراسة ان هناك علاقة ارتباط قوية جداً بين محل سكن الجناة ومكان حدوث الجريمة في محافظة النجف بلغت (٠,٩٩) ، وهذا يعني ان مرتكبي جرائم القتل هم من نفس الوحدات الادارية التابعين لها ولا يبتعدون عنها كثيراً ، فضلاً عن ان الجناة يرتكبون جرائم القتل داخل الاقضية التابعين لها. وان هناك تبايناً بين محل سكن الجناة ومكان حدوث جريمة السرقة في محافظة النجف ، وهذا يعني ان البعض من مرتكبي جرائم السرقة هم من نفس الوحدات الادارية التابعين لها ولا يبتعدون عنها كثيراً ، والبعض الاخر يأتون من مناطق اخرى خارج المحافظة لارتكاب جرائم السرقة . وأوضحت الدراسة ان هناك تبايناً في اعداد السكان في الوحدات الادارية والمؤسسة الامنية التابعة لها ، اذ ان هناك مراكز شرطة مكتظة بالسكان ومراكز شرطة على العكس من ذلك ، فمركز قضاء النجف يضم (١١) مؤسسة امنية وعدد من سكان بلغ (٧٣٤٨١٩) حسب تقديرات السكان (٢٠١٤) هذا يعني ان كل مؤسسة امنية تضم (٦٦٨٠١) نسمة من السكان، في حين ان ناحية العباسية بلغ عدد السكان فيها (٨٨٠٤١) نسمة وتضم مؤسسة امنية واحدة .

Abstract

The crime on the diversity of patterns and different places of occurrence became pose a threat to the foundations of society, so it came this research in the context of geographical contribution in finding solutions to social problems plaguing society, especially crime phenomenon, and it is known that crime is a social phenomenon occurring in the place and its causes And motives make spatial variation in the distribution of crimes fertile field of geographic studies and this is why the geographers to study the phenomenon of crime in all its spatial dimensions.

The research spatial distribution of crimes of murder and robbery in the province of Najaf, because of the subject of the importance of its connection to the security and stability of society, the study found several results was the most important, that the murders, according to the administrative units do not go on one frequency, but vary from an administrative unit to another, While the homicide rate was at hand (confusion) during the study period (90.1) murders per 100 thousand inhabitants, while no more than (61.6) crimes per 100 thousand people in Abbasid hand, while the rate of theft crimes in Najaf spend Center reached during the duration of the study (839.8) The crime of theft per 100 thousand inhabitants, while the average no more than (91.3) crimes per 100 thousand people in Abbasid hand . waodan study that the murder in a rural province of Najaf, either for the crime of theft are urban. Also it showed a positive relationship between population size and homicide and theft of administrative units in the province of Najaf during the study period (2004 – 2014), the more the population have increased the number of murders and vice versa. The study also

showed that there is a very strong correlation between the place of the perpetrators residence and place of occurrence of crime in the province of Najaf relationship was (0.99), and this means that the perpetrators of the killings are from the same administrative units affiliates do not shy away from them substantially, as well as the perpetrators commit crimes murder within districts affiliates. And that there is variation between the place of the perpetrators residence and place of occurrence of the crime of theft in the province of Najaf, which means that some of the perpetrators of theft crimes are of the same administrative units affiliates do not shy away from them substantially, others come from other regions outside the province to commit theft crimes. The study showed that there is variation in the preparation of the population in the administrative units and enterprise security affiliate, since there are police stations densely populated and police stations on the contrary, the status is of Najaf spend features (11) Safety Foundation and a number of residents reached (734 819) according to population estimates (2014) This means that each institution with security (66 801) people from the population, while the Abbasid hand, the population reached the (88 041) people and the security of a single institution.

١ - مشكلة الدراسة :

تتمحور مشكلة الدراسة الرئيسة بالسؤال الاتي (هل هناك تباين مكاني لجريمتي القتل والسرقة في محافظة النجف خلال المدة المدروسة)

٢ - فرضية الدراسة :

تحددت فرضية الدراسة الرئيسة (هناك تباين مكاني وزماني لجريمتي القتل والسرقة في محافظة النجف خلال مدة الدراسة)

٣ - هدف الدراسة :

تهدف الدراسة الى تحقيق مجموعة من الاهداف من اجل ايجاد الحلول المناسبة التي يمكن عن طريقها مكافحة الجريمة او الحد منها وتتمثل الاهداف بالاتي الكشف عن اماكن تركيز جريمتي القتل والسرقة حسب الوحدات الادارية في المحافظة ومعالجتها من قبل الجهات المختصة .اظهار طبيعة العلاقة بين الحجم السكاني وجرائم القتل والسرقة في منطقة الدراسة .

٤ - أهمية الدراسة :

نتيجة لقلّة الدراسات الجغرافية التي تسلط الضوء على موضوع الجريمة خاصة في محافظة النجف، لذا اهتمت الرسالة بدراسة الجريمة كظاهرة اجتماعية والتعرف على اهم العوامل الاجتماعية والاقتصادية المؤثرة في التباين المكاني للجريمة بغية ايجاد مجموعة من المقترحات التي تسهم في معالجة هذه الظاهرة

الاجتماعية . كذلك تتضح اهمية الدراسة من خلال ما سوف توفره هذه الدراسة من معطيات وبيانات واحصائيات عن جريمة القتل والسرقة بأنواعها المختلفة في المحافظة.

٥- منهج الدراسة واسلوبها :

لا بد لأي باحث أن يتبع في دراسته لظاهرة معينة منهج علمي واضح ودقيق للوصول إلى الأهداف التي يروم الوصول إليها من خلال مجموعة من القواعد والمعايير العلمية ، إذ اعتمدت الدراسة على منهجين أولهما **المنهج الوصفي** الذي تم من خلاله وصف الظواهر الطبيعية والبشرية التي تؤثر في تباين معدلات الجريمة في منطقة الدراسة . وثانيهما **المنهج التحليلي** الذي تمت الاستفادة منه في تحليل البيانات ذات العلاقة بموضوع الدراسة ومعالجتها احصائياً باستخدام الطرق الاحصائية ثم عرضها في جداول ورسومات بيانية او تمثيلها كارتوكرافياً على خرائط لمنطقة الدراسة . وقد اقتضت الضرورة العلمية إن تمر الدراسة بالمراحل الآتية .

٧- حدود الدراسة :

تتمثل الحدود المكانية للدراسة بمحافظة النجف التي تقع في الجزء الاوسط الغربي من العراق بين خطي طول (٤٢،٠° - ٤٤،٤٥°) شرقاً ودائرتي عرض (٢٩،٥٠° - ٣٢،٢١°) شمالاً ، وتبلغ مساحتها (٢٩٣٤٦ كم^٢ وتشكل نسبة ٦،٧٤ % من مساحة العراق البالغة (٤٣٥٢٤٤ كم^٢ اما بالنسبة للحدود الزمانية للدراسة فكانت للمدة من (٢٠٠٤ - ٢٠١٤) .

أولاً : التوزيع المكاني لجرائم القتل في محافظة النجف الاشرف :

١- : التوزيع المكاني لجرائم القتل في محافظة النجف بحسب الوحدات الادارية:

من خلال الجدول (١) والشكل (١) والذي يبين عدد جرائم القتل المسجلة في الوحدات الإدارية لمحافظة النجف ونسبها للمدة (٢٠٠٤ - ٢٠١٤) ، يتضح أن مركز قضاء النجف يأتي بالمرتبة الأولى في عدد جرائم القتل البالغة (٦٣٣) جريمة من أصل (١١١١) وهو إجمالي جرائم القتل المسجلة في المحافظة خلال مدة الدراسة ، وهي بهذا العدد تزيد عن مجموع نسب الجرائم المسجلة في بقية الاقضية والنواحي في المحافظة اذ سجلت نسبة بلغت (٥٧%) من إجمالي جرائم القتل في المحافظة ، اما مركز قضاء الكوفة فجاء بالمرتبة الثانية في عدد جرائم القتل والبالغ (١٨٠) جريمة، إي بنسبة (٢٠،١٦%) من إجمالي جرائم القتل في المحافظة ، في حين سجلت كل من ناحيتي (العباسية ، المشخاب) عدد من جرائم القتل بلغت (٦٥) جريمة قتل طيلة مدة الدراسة مسجلة النسبة نفسها والبالغة (٨،٥%) من إجمالي جرائم القتل المسجلة في المحافظة ليحتلا بذلك المرتبة الثالثة ، وجاء مركز قضاء المناذرة بالمرتبة الرابعة بعدد جرائم قتل بلغت (٥٥) جريمة قتل وبنسبة بلغت (٥%) من إجمالي جرائم القتل في المحافظة ، اما بالنسبة لناحيتي (الحيرة ، الحيدرية) فسجلت عدد من جرائم القتل بلغت (٣٤) و(٣٣) جريمة قتل على التوالي

وينسب بلغت (٣٠,١% ، ٣٠,٠%) على التوالي ليحتلا بذلك المرتبتين الخامسة والسادسة على التوالي ، تليها ناحية القادسية بـ (٢٧) جريمة قتل ونسبة بلغت (٢٠,٤%) من إجمالي جرائم القتل المسجلة في المحافظة محتلة بذلك المرتبة السابعة ، في حين سجلت ناحية الحرية عدد من جرائم قتل بلغ (١٩) جريمة قتل ونسبة بلغت (١٠,٧%) محتلة بذلك المرتبة الثامنة ، اما المرتبة الاخيرة فكانت من نصيب ناحية الشبكة التي لم تسجل أي جريمة قتل طيلة مدة الدراسة .

يتضح مما تقدم ان مركز قضاء النجف احتل المرتبة الاولى من حيث عدد جرائم القتل المسجلة في المحافظة خلال مدة الدراسة وترجع أسباب انفراد مركز قضاء النجف بالصدارة لكونه يمثل المركز الإداري لمحافظة النجف مما جعله مركز جذب للسكان ، إذ يضم ما يزيد على اكثر من نصف سكان المحافظة والبالغ عددهم (١٣٨٩٥٤٩) نسمة بحسب التقديرات السكانية للعام (٢٠١٤) ، يليه مركز قضاء الكوفة في المرتبة الثانية من حيث عدد الجرائم المسجلة ،

جدول (١) التوزيع العددي والنسبي لجرائم القتل في محافظة النجف الاشرف للمدة (٢٠٠٤ - ٢٠١٤)

النسبة	المجموع	السنة											الوحدات الإدارية
		٢٠١٤	٢٠١٣	٢٠١٢	٢٠١١	٢٠١٠	٢٠٠٩	٢٠٠٨	٢٠٠٧	٢٠٠٦	٢٠٠٥	٢٠٠٤	
٥٧,٠	٦٣٣	٢٥	٣٣	٤٦	٤٣	٤١	٣٨	٣٤	١٠٣	٨٥	٧٣	١١٢	م.ق. النجف
٣,٠	٣٣	١	٠	١	٣	٠	٣	٠	٥	٥	٦	٩	ناحية الحيدرية
٠	٠	٠	٠	٠	٠	٠	٠	٠	٠	٠	٠	٠	ناحية الشبكة
١٦,٢	١٨٠	١٦	١٩	١٣	١١	١٤	١١	١٣	٢٨	١٤	١٥	٢٦	م.ق. الكوفة
٥,٨	٦٥	٢	١	٤	١٤	٤	٥	٦	٦	٩	٧	٧	ناحية العباسية
١,٧	١٩	٢	٢	١	٤	١	٠	٠	٢	٢	٢	٣	ناحية الحرية
٥,٠	٥٥	٥	٣	٨	٣	١	٦	٢	٥	٧	٦	٩	م. المناذرة
٥,٨	٦٥	٦	٨	٣	٤	٥	٣	٢	٧	٦	٨	١٣	ناحية المشخاب
٣,١	٣٤	٤	١	٢	١	٥	٤	٣	٣	٥	٢	٤	ناحية الحيرة
٢,٤	٢٧	١	٣	٢	٣	٢	٢	٢	٤	٤	٢	٢	ناحية القادسية
١٠٠ %	١١١١	٦٢	٧٠	٨٠	٨٦	٧٣	٧٢	٦٢	١٦٣	١٣٧	١٢١	١٨٥	مجموع المحافظة

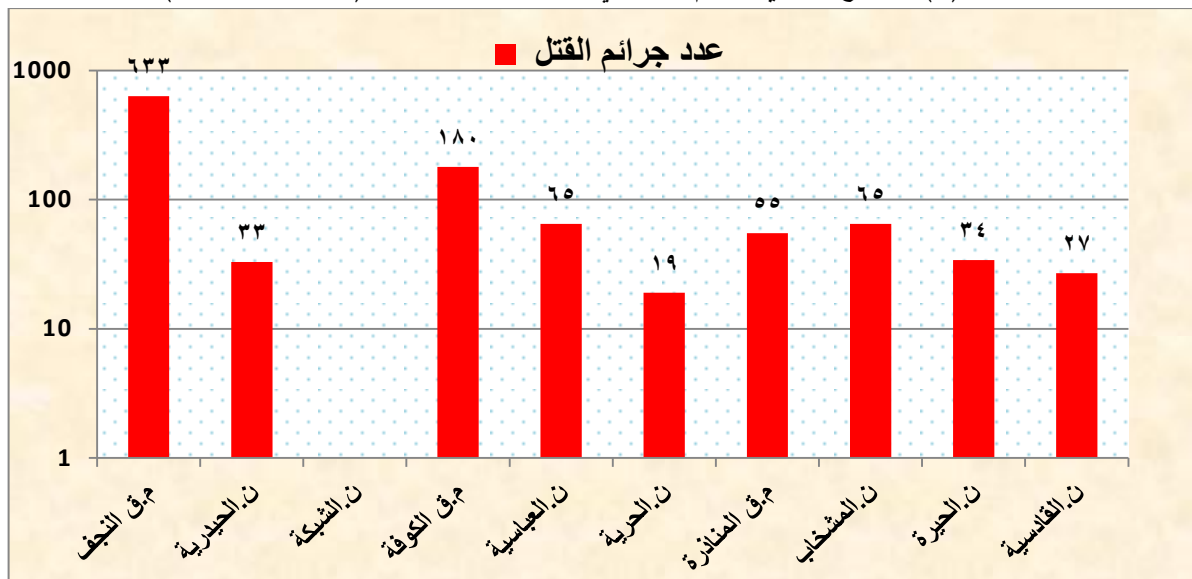
المصدر : من عمل الباحث بالاعتماد على

جمهورية العراق ، وزارة الداخلية ، مديرية شرطة النجف ، شعبة الاحصاء الجنائي ، بيانات غير منشورة ، ٢٠١٤ .

كما يتضح ارتفاع اعداد جرائم القتل في ناحيتي (العباسية ، والمشخاب) إذ أحتلتا المرتبة الثالثة في اعداد جرائم القتل المسجلة في المحافظة خلال مدة الدراسة ويمكن إرجاع سبب ارتفاع نسبة جرائم القتل فيها إلى ارتفاع نسبة سكان الريف في هاتين الناحيتين إذ شكلا نسبة بلغت حوالي (٨٤,٦% ، ٦٦,٨%) من

إجمالي سكان الناحية على التوالي وفق التقديرات السكانية لعام (٢٠١٤) ، إذ ترتفع جرائم القتل في الأرياف وهو أمر أكدته الكثير من الدراسات لاسيما في الدول العربية ، بسبب ما يسود المجتمع الريفي من عادات وتقاليد وأعراف تدفع نحو القتل مثل أخذ الثأر وغسل العار ومشاجرة ، وهذا ما سيتم تناوله في المواضيع اللاحقة بشيء من التفصيل . اما سبب عدم وجود أي جريمة قتل في ناحية الشبكة خلال مدة الدراسة يعود إلى قلة اعداد سكان هذه الناحية مقارنة بالنواحي الأخرى إذ شكلت نسبة بلغت (٠,٠٣%) من إجمالي سكان المحافظة ، وهي بذلك تمثل بيئة طاردة للسكان .

الشكل (١) التوزيع العددي لجرائم القتل في محافظة النجف للمدة (٢٠٠٤ - ٢٠١٤)



المصدر : من عمل الباحث بالاعتماد على الجدول (١) .

ومن خلال الجدول (٢) والخريطة (١) وباستخدام الدرجة المعيارية* يتضح ان لجرائم القتل في محافظة النجف اربع مستويات .

١- المستوى الاول: تبلغ درجته المعيارية (+ ٠,٥٠) فأكثر ويتمثل هذا المستوى في مركز قضاء النجف إذ بلغت الدرجة المعيارية (+ ٢,٩) ونسبة بلغت (٥٧,٠) من إجمالي جرائم القتل في المحافظة ويرجع ذلك كما ذكر سابقاً للحجم السكاني المرتفع إذ شكلت نسبة بلغت (٥٢,٩%) من إجمالي سكان المحافظة ، فضلاً عن كونها تمثل مركزاً دينياً للمحافظة وتظم معظم الدوائر والمؤسسات وجامعة الكوفة وكلياتها .

٢- المستوى الثاني: تبلغ درجته المعيارية بين (+ ٠,٤٩ - ٠,٠٠) ويتمثل هذا المستوى في مركز قضاء الكوفة إذ بلغت درجته المعيارية (+ ٠,٣٨) ونسبة بلغت (١٦,٢) من إجمالي جرائم القتل في المحافظة

* تستخرج الدرجة المعيارية وفقاً للمعادلة الآتية :
$$\frac{س - س_{ع}}{س_{ع}}$$

إذ ان س تمثل قيم أي متغير، (س_ع) الوسط الحسابي ، (ع) الانحراف المعياري

المصدر : محمود حسن المشهداني وآخرون ، الإحصاء الجغرافي ، مطبعة جامعة بغداد، ١٩٧٩، ص ٧٧ .

ويرجع ذلك للحجم السكاني المرتفع اذ يأتي بالمركز الثاني من حيث عدد السكان في المحافظة مسجلة نسبة بلغت (١٦,٤%) من اجمالي سكان المحافظة .

٣- المستوى الثالث : تبلغ درجته المعيارية (- ٠,٠١ - ٠,٤٩) ويوجد هذا المستوى في ستة وحدات ادارية تتمثل في ناحيتي (العباسية والمشخاب) والتي سجلت الدرجة المعيارية ذاتها (-٠,٢٥) والنسبة نفسها (٥,٨%) من اجمالي جرائم القتل المسجلة في المحافظة ، ومركز قضاء المناذرة اذ بلغت درجته المعيارية (-٠,٣٠) ونسبة بلغت (٥,٠%) من إجمالي جرائم القتل في المحافظة ، فضلاً عن نواحي (الحيرة ، الحيدرية ، القادسية) اذ سجلا درجة معيارية بلغت (-٠,٤٢ ، -٠,٤٣ ، -٠,٤٦) على التوالي وينسب بلغت (٣,١% ، ٣,٠% ، ٢,٤%) على التوالي من اجمالي جرائم القتل المسجلة في المحافظة .

٤- المستوى الرابع : تبلغ درجة المعيارية (- ٥٠,٠ - فأقل) ويوجد في ناحيتي (الشبكة ، الحرية) اذ بلغت الدرجة المعيارية لهذه النواحي (-٠,٦١ ، -٠,٥١) وينسب بلغت (٠% ، ١,٧%)، وتحتل ناحية الشبكة المرتبة الاخيرة من بين الوحدات الادارية بنسبة جرائم القتل المسجلة ويرجع السبب في ذلك كونها تمثل منطقة طاردة للسكان وتضم مساحات صحراوية شاسعة جداً.

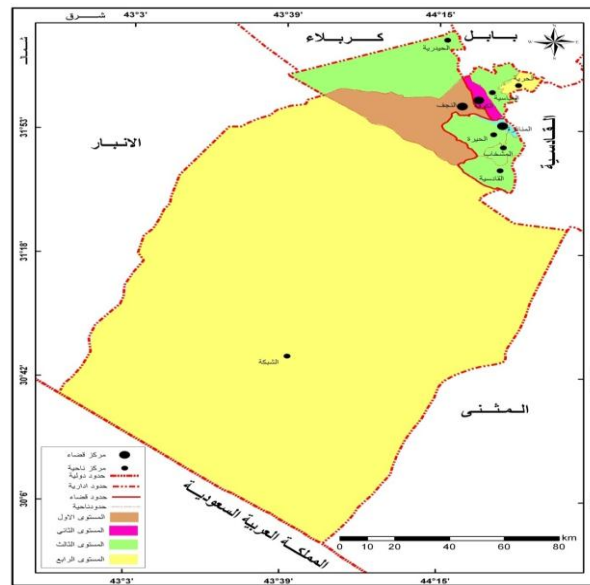
جدول (٢) التوزيع النسبي لجرائم القتل بحسب الوحدات الإدارية والدرجات المعيارية في محافظة النجف

للمدة (٢٠٠٤ - ٢٠١٤)

الوحدات الادارية	نسبة جرائم القتل	الدرجة المعيارية
مركز قضاء النجف	٥٧,٠	٢,٩+
ناحية الحيدرية	٣,٠	-٠,٤٣
ناحية الشبكة	٠	-٠,٦١
مركز قضاء الكوفة	١٦,٢	٠,٣٨+
ناحية العباسية	٥,٨	-٠,٢٥
ناحية الحرية	١,٧	-٠,٥١
مركز قضاء المناذرة	٥,٠	-٠,٣٠
ناحية المشخاب	٥,٨	-٠,٢٥
ناحية الحيرة	٣,١	-٠,٤٢
ناحية القادسية	٢,٤	-٠,٤٦
مجموع المحافظة	%١٠٠	----

المصدر : بالاعتماد على جدول (١) .

خريطة (١) توزيع جرائم القتل في محافظة النجف بحسب الدرجة المعيارية للمدة (٢٠٠٤ - ٢٠١٤)



المصدر : بالاعتماد على جدول (١)

٢: العلاقة بين الحجم السكاني وجرائم القتل حسب الوحدات الإدارية :

يتضح من خلال الجدول (٣) والشكل البياني (٢) ومن خلال مقارنة نسبة السكان بنسبة جرائم القتل لكل وحدة من الوحدات الإدارية في المحافظة، أن الوحدات الإدارية التي تحظى بحجم سكاني كبير هي ذات الوحدات التي ترتفع فيها نسبة جرائم القتل ، اذ يظهر أن مركز قضاء النجف قد حقق نسبة (٥٧%) من إجمالي جرائم القتل المسجلة في محافظة النجف طيلة مدة الدراسة ، في حين بلغت نسبته (٥٢,٩%) من إجمالي سكان المحافظة بحسب التقديرات السكانية لعام ٢٠١٤ . فيما بلغت نسبة جرائم القتل في مركز قضاء الكوفة (١٦,٢%) ونسبتها من السكان (٤,١٦%) ، وتشكل هذه الوحدات مجتمعة نسبة بلغت (٧٣,٢%) من إجمالي جرائم القتل المسجلة و (٣,٦٩%) من إجمالي سكان المحافظة وتمثل هذه المناطق مراكز أفضية مما جعلها تتمتع بإحجام سكانية كبيرة ، في حين سجلت ناحيتي العباسية والمشخاب النسبة نفسها والتي بلغت (٥,٨%) من إجمالي جرائم القتل المسجلة في المحافظة وبلغت نسبة السكان في تلك الوحدات الإدارية (٦,٤% ، ٦,٣%) على التوالي ، يليها مركز قضاء المناذرة مسجل نسبة بلغت (٥,٠%) من إجمالي جرائم القتل المسجلة و (٦,٣%) من إجمالي سكان المحافظة . اما بقية الوحدات الإدارية في المحافظة فقد انخفضت فيها جرائم القتل اذ سجلت مجتمعة نسبة بلغت (١٠,٢%) من إجمالي جرائم القتل المسجلة في المحافظة ، وسجلت (١١,٧%) من إجمالي سكان المحافظة . ويرجع سبب انخفاض جرائم القتل في هذه الوحدات الإدارية الى انخفاض اعداد السكان فيها . ومن اجل توضيح ذلك يمكن تقسيم الوحدات الإدارية في محافظة النجف الى مستويين .

١- المستوى الاول : يضم الوحدات الإدارية التي حققت نسباً في جرائم القتل أعلى من نسبتها من السكان ، وهي كل من (مركز قضاء النجف ، ناحية الحيرة) اذ بلغت نسبة الجرائم فيها (٥٧,٠% ، ٣,١%) على التوالي من إجمالي جرائم القتل في المحافظة ، في حين بلغت نسبتها من سكان المحافظة (٥٢,٩% ، ٢,٧%) على التوالي .

٢- المستوى الثاني : ويضم الوحدات الإدارية التي كانت نسبتها من جرائم القتل أقل من نسبتها من إجمالي سكان المحافظة، ويشمل هذا المستوى ثمان وحدات إدارية هي (ناحية الحيدرية ، ناحية الشبكة ، مركز قضاء الكوفة ، ناحية العباسية ، ناحية الحرية ، مركز قضاء المناذرة ، ناحية المشخاب ، ناحية القادسية) اذ بلغت نسب الجرائم في تلك الوحدات الادارية (٣% ، ٠ ، ١٦,٢% ، ٥,٨% ، ١,٧% ، ٥% ، ٥,٨% ، ٢,٤%) على التوالي من إجمالي جرائم القتل في المحافظة، في حين بلغت نسبتها من سكان المحافظة (٣,٧% ، ٠,٠٣% ، ١٦,٤% ، ٦,٤% ، ٢,١% ، ٦,٣% ، ٦,٣% ، ٣,١%) على التوالي . يتضح من الخريطة (٢) .

يستنتج مما تقدم وجود علاقة طردية بين الحجم السكاني وجرائم القتل للوحدات الإدارية في محافظة النجف خلال مدة الدراسة (٢٠٠٤ - ٢٠١٤) ، فكلما زاد عدد السكان زادت عدد جرائم القتل والعكس صحيح ، وهذا يتفق مع الكثير من الدراسات ومنها الدراسات العربية التي أكدت وجود علاقة طردية ما بين الحجم السكاني وجرائم القتل . وقد اثبت التحليل الاحصائي لمعامل ارتباط (بيرسون) ان هناك علاقة ارتباط قوية جداً بين الحجم السكاني وجريمة القتل بلغت (٠,٩٩) .

جدول (٣)

العلاقة بين حجم السكان وجرائم القتل في محافظة النجف للعام (٢٠١٤)

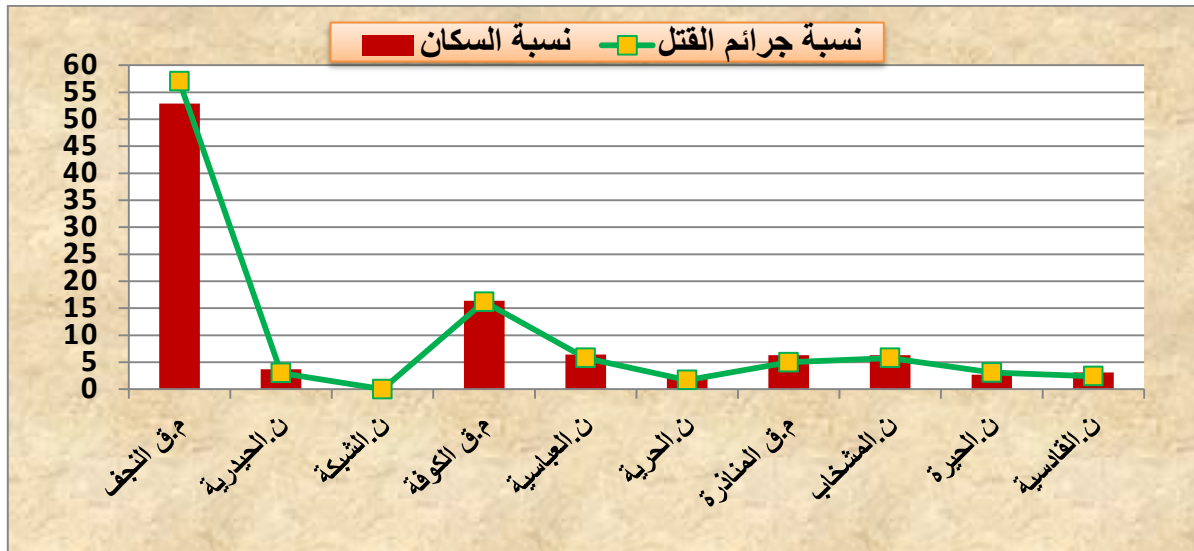
الوحدات الادارية	عدد السكان	النسبة %	عدد الجرائم	النسبة %
مركز قضاء النجف	٧٣٤٨١٩	٥٢,٩	٦٣٣	٥٧,٠
ناحية الحيدرية	٥١٥٤٤	٣,٧	٣٣	٣,٠
ناحية الشبكة	٤٤١	٠,٠٣	٠	٠
مركز قضاء الكوفة	٢٢٨٤٥٢	١٦,٤	١٨٠	١٦,٢
ناحية العباسية	٨٨٠٤١	٦,٤	٦٥	٥,٨
ناحية الحرية	٢٩٦٥٢	٢,١	١٩	١,٧
مركز قضاء المناذرة	٨٧٤٥٣	٦,٣	٥٥	٥,٠
ناحية المشخاب	٨٧٦٠٤	٦,٣	٦٥	٥,٨
ناحية الحيرة	٣٧٧٢٤	٢,٧	٣٤	٣,١
ناحية القادسية	٤٣٨١٨	٣,١	٢٧	٢,٤
مجموع المحافظة	١٣٨٩٥٤٩	١٠٠%	١١١١	١٠٠%

المصدر : من عمل الباحث بالاعتماد على

- بالاعتماد على جدول (١ ، ٢) .

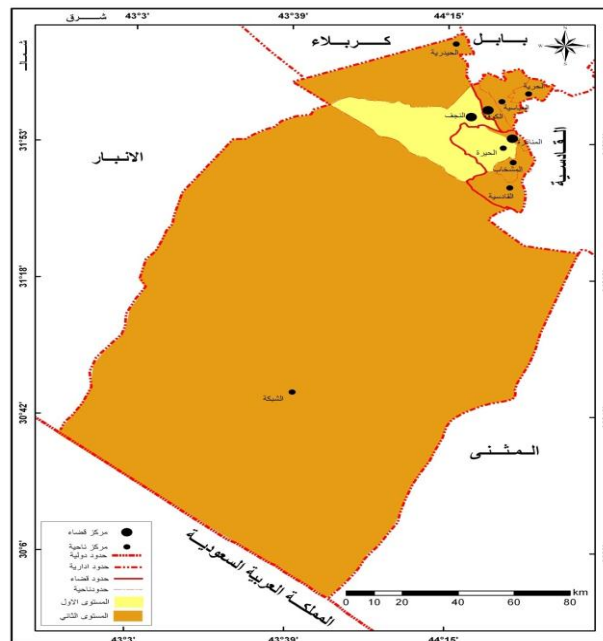
الشكل (٢)

العلاقة بين نسبة السكان إلى نسبة جرائم القتل في محافظة النجف للعام (٢٠١٤)



المصدر: عمل الباحث بالاعتماد على جدول (٣).

خريطة (٢) العلاقة بين الحجم السكاني وجرائم القتل في محافظة النجف (٢٠١٤)



المصدر: بالاعتماد على جدول (٣).

٣- عدد جرائم القتل لكل (١٠٠) ألف نسمة من سكان المحافظة حسب الوحدات الادارية :

يتبين من خلال الجدول (٤) ان عدد جرائم القتل المرتكبة لكل (١٠٠) ألف نسمة من السكان بحسب الوحدات الادارية (٢٠٠٤ - ٢٠١٤) ، تظهر بوضوح في (ناحية الحيرة) ينظر الشكل (٣) اذ احتلت المرتبة الاولى ما بين الوحدات الادارية بمعدل بلغ (٩٠,١) جريمة قتل لكل (١٠٠) ألف نسمة

من السكان ، وجاء مركز قضاء النجف بالمرتبة الثانية بمعدل بلغ (٨٦،١) جريمة قتل لكل (١٠٠) ألف نسمة ، يليه مركز قضاء الكوفة بالمرتبة الثالثة مسجلاً (٧٨،٨) جريمة قتل لكل (١٠٠) ألف نسمة ، في حين حلت ناحيتي (المشخاب و العباسية) بالمرتبتين الرابعة والخامسة على التوالي مسجلة (٧٤،٢ ، ٧٣،٨) جريمة قتل لكل (١٠٠) ألف نسمة على التوالي ، اما بالنسبة لناحيتي (الحرية ، الحيدرية) فسجلت معدل بلغ (٦ ، ٦،٤) جريمة قتل لكل (١٠٠) ألف نسمة على التوالي ليحتلا بذلك المرتبتين السادسة والسابعة على التوالي ، في حين سجل مركز قضاء المناذرة معدل بلغ (٦٢،٩) جريمة قتل ليحتل بذلك المرتبة الثامنة ، اما المرتبة التاسعة فكانت من نصيب ناحية القادسية مسجلة (٦١،٦) جريمة قتل لكل (١٠٠) ألف نسمة ، اما بالنسبة لناحية الشبكة فلم تسجل أي جريمة قتل لذا جاءت بالمرتبة الاخيرة.

ومن اجل توضيح اعداد جرائم القتل لكل (١٠٠) ألف نسمة من سكان المحافظة لا بد من تصنيف الوحدات الإدارية في المحافظة إلى ثلاثة مستويات ، ينظر الخريطة (٣) .

١- المستوى المرتفع : ويمثل هذا المستوى الوحدات الإدارية التي يكون معدل جرائم القتل فيها (أكثر من ٩٠) جريمة قتل لكل (١٠٠) ألف نسمة من السكان ويقع ضمن هذا المستوى (ناحية الحيرة) ، اذ بلغت نسبة جرائم القتل فيها (٩٠،١) جريمة قتل لكل (١٠٠) ألف نسمة من السكان ، ويمكن إرجاع ارتفاع معدل جرائم القتل ضمن تلك الوحدة الإدارية إلى أن اغلب سكانها من أبناء الريف إذ بلغت نسبة سكان الريف فيها (٥٤،٢%) من اجمالي سكان المنطقة اذ تسود في تلك المجتمعات الريفية مسألة التآثر بين العشائر وغسل العار والمشاجرة والتي تنعكس على زيادة معدلات جريمة القتل في تلك المنطقة ، وهذا لا يعني ان كل منطقة يزداد فيها اعداد سكان الريف تزداد فيها الجرائم فذلك يعود إلى طبيعة حياة سكان المدن الذين تسيطر عليهم العادات والتقاليد والأعراف السائدة في المجتمع الريفي.

٢- المستوى المتوسط : ويمثل هذا المستوى الوحدات الإدارية التي يكون معدل جرائم القتل فيها بين (٧٠ - ٩٠) جريمة قتل لكل (١٠٠) ألف نسمة من السكان وتندرج تحت هذا المستوى اربعة وحدات ادارية (مركز قضاء النجف ، مركز قضاء الكوفة ، ناحية المشخاب ، ناحية العباسية) وبلغت معدلات جرائم القتل فيها (٨٦،١ ، ٧٨،٨ ، ٧٤،٢ ، ٧٣،٨) جريمة قتل لكل (١٠٠) ألف نسمة من السكان على التوالي .

جدول (٤) عدد جرائم القتل في محافظة النجف لكل (١٠٠) ألف نسمة للمدة (٢٠٠٤ - ٢٠١٤)

الوحدات الادارية	عدد جرائم القتل	عدد السكان	الجريمة لكل ١٠٠ ألف نسمة من السكان
مركز قضاء النجف	٦٣٣	٧٣٤٨١٩	٨٦,١
ناحية الحيدرية	٣٣	٥١٥٤٤	٦٤
ناحية الشبكة	٠	٤٤١	٠
مركز قضاء الكوفة	١٨٠	٢٢٨٤٥٢	٧٨,٨
ناحية العباسية	٦٥	٨٨٠٤١	٧٣,٨
ناحية الحرية	١٩	٢٩٦٥٢	٦٤,١
مركز قضاء المناذرة	٥٥	٨٧٤٥٣	٦٢,٩
ناحية المشخاب	٦٥	٨٧٦٠٤	٧٤,٢
ناحية الحيرة	٣٤	٣٧٧٢٤	٩٠,١
ناحية القادسية	٢٧	٤٣٨١٨	٦١,٦
مجموع المحافظة	١١١١	١٣٨٩٥٤٩	٦٥,٦

المصدر : بالاعتماد على جدول (٣) .

٣- المستوى المنخفض : ويمثل هذا المستوى الوحدات الإدارية التي يكون معدل جرائم القتل فيها (اقل من ٧٠) جريمة قتل لكل (١٠٠) ألف نسمة من السكان ، وينطوي تحت هذا المستوى خمسة وحدات ادارية هما (ناحية الحرية ، ناحية الحيدرية ، مركز قضاء المناذرة ، ناحية القادسية ، ناحية الشبكة) اذ بلغت معدلات جرائم القتل فيها (٦٤,١ ، ٦٤,٠ ، ٦٢,٩ ، ٦١,٦ ، ٠) على التوالي ، ويعود سبب انخفاض معدلات جرائم القتل في مركز قضاء المناذرة === ، اما بالنسبة لنواحي (الحرية ، الحيدرية ، القادسية ، الشبكة) فيرجع سبب انخفاض معدل جرائم القتل فيها الى ان تلك المناطق تمتاز بقلّة السكان فيها ، اذ لا تزيد نسبة السكان هذه الوحدات عن (٨,٩%) من إجمالي سكان المحافظة.

٤ - التوزيع البيئي لمرتكبي جرائم القتل :

يذهب جمهور العلماء إلى أن الظاهرة الإجرامية تتأثر بطبيعة المكان و بدرجة كثافة سكانه ، فطبيعة المكان من سهول ووديان وجبال ومرتفعات يعطي للمكان طابعاً ريفياً أو حضرياً مما ينعكس بدوره على السلوك الإجرامي للأفراد ^(١)، كما إن طبيعة الحياة في المدن والريف قد أضفت طابعاً معيناً على الجرائم المرتكبة في كل منها ، فهناك أنواع من الجرائم يرتفع معدل ارتكابها في المدينة عنه في الريف والعكس صحيح ، فهناك جرائم ترتكب في الريف ولا يتصور وقوعها في المدينة ، ففي الريف تقع جرائم كثيرة تسببها طبيعة الحياة الريفية لا يقع مثلها في المدينة كثيراً مثل قطع الطريق ، والقتل للنثار ، ومثل جرائم النزاع على حيازة الأرض وعلى وسائل الري . ^(٢) واثبتت الدراسة التي قام بها (سزابو Szabo) انه من الناحية الكمية تكون الجريمة اوفر عدداً في المدن عنها في القرى وذلك بسبب زيادة عدد سكانها عن سكان الريف وتركز السكان في المدن من جهة وبسبب نوعية العلاقات الاجتماعية الضعيفة التي تربط بينهم من جهة اخرى ^(٣).

وطبقاً لإجابات المبحوثين الذين شملتهم عينة البحث ومن خلال تحليل الجدول (٥) الذي يبين التوزيع البيئي لمرتكبي جرائم القتل في محافظة النجف لعام ٢٠١٤ ، يتبين أن (٦١,٨%) من مرتكبي جرائم القتل يعيشون في الريف ، أما النسبة الأخرى والبالغة (٣٨,٢%) فيعيشون في المدينة ، يتضح من الشكل (٤) ، يستنتج من هذا أن جريمة القتل في محافظة النجف هي ريفية أكثر مما هي حضرية . والسبب في ذلك إن أبن الريف يخضع للقيم والأعراف والتقاليد التي أصبحت راسخة بذهنه ومقترنة بشخصيته وأصبحت لها قوة تفوق قوة القانون ، وهذه التقاليد تلقي بالفرد الى ارتكاب الجريمة مثل جريمة النثار وغسل العار والدفاع عن ملكية الأرض وغيرها من الجرائم ، فضلاً على إن أهل الريف الصق بالطبيعة واكثر اعتماداً على انفسهم وقوتهم العضلية في الحصول على موارد رزقهم وان طباعهم خشنة ، واكثر ميلاً الى العنف في حسم مشاكلهم ، اما اهل المدينة فهم اقل التصاقاً بالطبيعة ويميلون الى اللين والرقّة في حل مشاكلهم .

فضلاً عن كلما ازداد الحجم السكاني للمدينة ازدادت اهميتها الاقتصادية وازداد تعقيد المعاملات فيها وبالتالي تهتم الدولة بزيادة رجال الشرطة في تلك المناطق فتزداد بذلك سيطرتهم على الامن فيها الى حد ما ، اما الوضع في الريف على العكس من ذلك اذ إن سيطرة الشرطة على الامن فيها اضعف منها في المدينة فاتساع الريف وتناثر قراه في مسافات متباعدة يعجز سيطرة الشرطة على الامن فيها مما يفسح المجال للالتجاء الى العنف في حل المنازعات والخلافات ^(٤).

(١) حسن محمد ربيع ، مبادئ علمي الاجرام والعقاب ، كلية الحقوق جامعة القاهرة ، الطبعة الثانية ، ١٩٩١ ، ص٢٤٨.

(٢) رؤوف عبيد ، أصول علم الاجرام والعقاب ، كلية الحقوق جامعة عين الشمس ، القاهرة ، الطبعة السادسة ، ١٩٨٥ ، ص ١٧١ .

(٣) محمد زكي ابو عامر ، دراسة في علم الاجرام والعقاب ، الدار الجامعية للطباعة والنشر ، الطبعة الاولى ، بيروت ، ١٩٨٢ ، ص١٤٥ .

(٤) حسن محمد ربيع ، مبادئ علمي الاجرام والعقاب ، مصدر سابق ، ص ٢٥٢ .

جدول (٥)

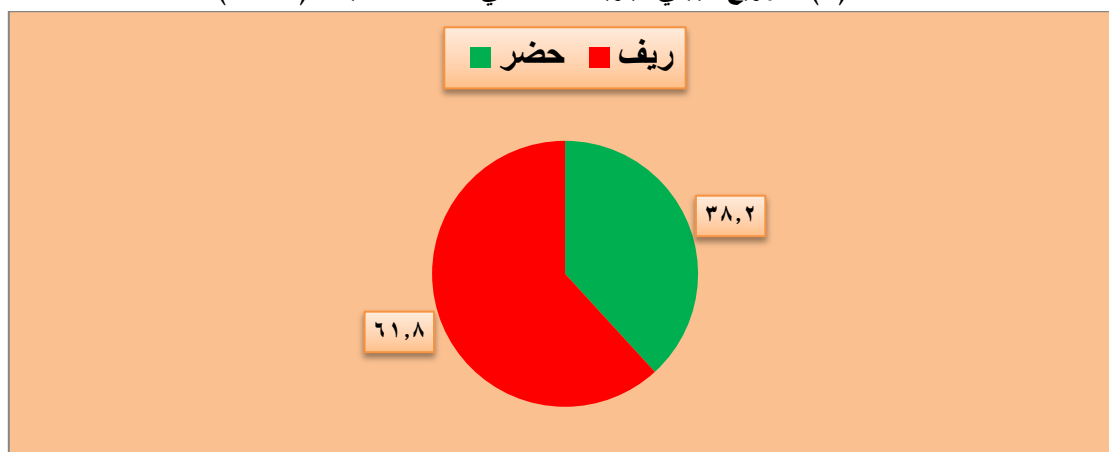
التوزيع البيئي العددي والنسبي لجريمة القتل في محافظة النجف لعام (٢٠١٤)

البيئة	عدد جرائم القتل	النسبة
الحضر	٤٢	٣٨,٢
الريف	٦٨	٦١,٨
المجموع	١١٠	%١٠٠

المصدر من عمل الباحث بالاعتماد على

استمارة الاستبيان الخاصة بنزلاء مركز الموقف والتفسيرات في محافظة النجف (٢٠١٤)

الشكل (٤) التوزيع البيئي لجريمة القتل في محافظة النجف (٢٠١٤)



المصدر: بالاعتماد على جدول (٥) .

٥- العلاقة ما بين محل سكن الجناة ومكان حدوث جريمة القتل :

عادة ما يختار المجرم أو المجرمون في اطار الظاهرة الاجرامية منطقة جغرافية محددة لارتكاب جرائمهم، لوجود علاقة ما تربطهم بمسرح الجريمة. فقد يكون المكان مرتبطا بمحل الظاهرة أو هدفها أو محل اقامة مرتكبيها وقد يكون الجناة مقيمين بالقرب من مسرح الجريمة أو ان احدهم مقيما بها ، أو انهم يترددون عليها بشكل مستمر، أو أن يكون المكان ذو طبيعة خاصة كمنطقة تجارية أو سكنية أو غيره. أو قد يقطع الجناة مسافة طويلة لارتكاب جريمتهم وهذا ما يطلق عليه مصطلح الرحلة الى الجريمة ويقصد بها انتقال المجرم من مكان سكنه إلى الموقع الذي ارتكب فيه الجريمة ^(٥). وقد اشارت العديد من الدراسات الى وجود علاقة وثيقة بين سكن الجناة والمواقع التي يرتكبون فيها جرائمهم منها دراسة (هارنج Haring)

(٥) سلطان بن عياد الحربي ، الجريمة في منطقة القصيم " دراسة جغرافية " رسالة ماجستير غير منشورة ، كلية العلوم الاجتماعية ، جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية ، الرياض ، ٢٠١٢ ، ص ١١ .

حول طول الرحلة من مكان سكن الجاني الى المكان الذي ارتكب فيه جريمته ، فضلاً عن دراسة (بايل Pyle) ودراسة (لومان Lowman) ، كما اكدت الدراسات العربية على ذلك منها دراسة (عبد الجليل) عن الابعاد الجغرافية للجريمة في المدن الخليجية .^(٦)

طبقاً لإجابات المبحوثين الذين شملتهم عينة الدراسة ومن خلال تحليل الجدول (٦) الذي يبين العلاقة ما بين محل اقامة الجاني ومكان حدوث الجريمة في محافظة النجف لعام ٢٠١٤ ، يتبين أن (٣١,٨%) من مرتكبي جرائم القتل يقيمون في مركز قضاء النجف ، في حين ارتفعت هذه النسبة ارتفاعاً طفيفاً الى (٣٢,٧%) بالنسبة لمكان حدوث الجريمة فيها، وجاءت بالمركز الثاني ناحية الحيرة من حيث محل اقامة الجناة فيها مسجلة نسبت بلغت (٣٠,٠%) وبلغت نسبة مكان حدوث الجريمة فيها (٢٦,٤%)، وان نسبة (١٧,٣%) من مرتكبي جرائم القتل يقيمون في مركز قضاء الكوفة بينما مكان حدوث الجريمة فيها شكلت نسبة بلغت (١٦,٤%) لتحل بذلك المرتبة الثالثة ، اما مركز قضاء المناذرة فاحتل المرتبة الرابعة اذ بلغت نسبة المقيمين فيه (١٦,٤%)، بينما ارتفعت نسبة مكان حدوث جريمة القتل في القضاء الى (٢٠,٠%)، وجاءت ناحية المشخاب بالمرتبة الخامسة مسجلة النسبة نفسها من حيث محل اقامة الجناة ومكان حدوث الجريمة اذ سجلت نسبة بلغت (٣,٦%) ، يليها ناحيتي الحيدرية والعباسية مسجلة جريمة قتل واحدة ومسجلة النسبة نفسها والتي بلغت (٠,٩%) اما بقية الوحدات الادارية فلم تحدث فيها أي جريمة قتل . يتضح من الشكل (٥).

ومن خلال الجدول (٦) والخريطة رقم (٤) يتضح ان لمحل اقامة الجناة ومكان حدوث الجريمة في محافظة النجف اربعة مستويات .

١- المستوى الاول : يضم الوحدات الادارية التي تزداد فيها نسبة مكان حدوث الجريمة على محل الاقامة فيها وهي كل من (مركز قضاء النجف ، مركز قضاء المناذرة ، ناحية العباسية) اذ سجلت نسب بلغت (٣٢,٧% ، ٢٠,٠% ، ٠,٩%) على التوالي ، بينما سجلت محل الاقامة في تلك الوحدات الادارية نسب بلغت (٣١,٨% ، ١٦,٤% ، ٠) .

٢- المستوى الثاني : يضم الوحدات الادارية التي تتساوى فيها نسب مكان حدوث الجريمة مع نسب محل اقامة الجناة وهي (ناحية المشخاب) اذ سجلت نسبة بلغت (٣,٦%) من اجمالي جرائم القتل في المحافظة.

٣- المستوى الثالث : يضم الوحدات الادارية التي تقل فيها نسبة مكان حدوث الجريمة مقارنة بنسبة محل اقامة الجناة فيها وهي كل من (مركز قضاء الكوفة ، ناحية الحيدرية ، ناحية الحيرة) اذ سجلت نسب بلغت (١٦,٤% ، ٠ ، ٢٦,٤%) على التوالي ، في حين بلغت نسب محل الاقامة في تلك الوحدات الادارية (١٧,٣% ، ٠,٩% ، ٣٠,٠%) على التوالي .

(٦) عبد الرحمن عبد الله علي يدوي ، مصدر سابق ، ص ٤٧ .

٤- المستوى الرابع : يضم الوحدات الادارية التي لم تحدث فيها أي جريمة قتل ولم يرتكب الجناة أي جريمة وهي كل من (ناحية الشبكة ، ناحية الحرية ، ناحية القادسية) ويرجع السبب في ذلك الى قلة اعداد السكان فيها مقارنة بالوحدات الادارية الاخرى .

يستنتج مما تقدم ان هناك علاقة بين محل سكن الجناة ومكان حدوث الجريمة في محافظة النجف ، وهذا يعني ان مرتكبي جرائم القتل هم من نفس الوحدات الادارية التابعين لها ولا يبتعدون عنها كثيراً ، فضلاً عن ان الجناة يرتكبون جرائم القتل داخل الاقضية التابعين لها ولم يخرجوا عنها ، ويعود سبب ذلك الى ان الجناة يفضلون المناطق القريبة منهم والمناطق التي يعرفونها ، فمعرفة الجاني بالمكان الذي يرتكب فيه الجريمة يساعده في الوصول اليها والخروج منها بشكل سهل ويسير، فضلاً عن معرفته بالمناطق التي تتوفر فيها رجال الشرطة والدوريات والمناطق التي لا تتمتع بحماية كافية من رجال الامن . وقد اثبت التحليل الاحصائي لمعامل ارتباط (بيرسون) ان هناك علاقة ارتباط قوية جداً بين محل اقامة الجناة ومكان حدوث جريمة القتل بلغت (٠,٩٩) .

جدول (٦)

التوزيع العددي والنسبي لمحل سكن الجناة ومكان حدوث جريمة القتل في محافظة النجف (٢٠١٤)

الوحدات الادارية	عدد الجناة	النسبة	مكان حدوث الجريمة	النسبة
مركز قضاء النجف	٣٥	٣١,٨	٣٦	٣٢,٧
ناحية الحيدرية	١	٠,٩	٠	٠
ناحية الشبكة	٠	٠	٠	٠
مركز قضاء الكوفة	١٩	١٧,٣	١٨	١٦,٤
ناحية العباسية	٠	٠	١	٠,٩
ناحية الحرية	٠	٠	٠	٠
مركز قضاء المناذرة	١٨	١٦,٤	٢٢	٢٠,٠
ناحية المشخاب	٤	٣,٦	٤	٣,٦
ناحية الحيرة	٣٣	٣٠,٠	٢٩	٢٦,٤
ناحية القادسية	٠	٠	٠	٠
مجموع المحافظة	١١٠	%١٠٠	١١٠	%١٠٠

المصدر من عمل الباحث بالاعتماد على

استمارة الاستبيان الخاصة بنزلاء مركز الموقف والتفسيرات في محافظة النجف (٢٠١٤) .

ثانياً : التوزيع المكاني لجرائم السرقة في محافظة النجف.

١- التوزيع المكاني لجرائم السرقة في محافظة النجف بحسب الوحدات الادارية :

عند استقراء معطيات الجدول (٧) والشكل البياني (٦) والذي يبين عدد جرائم السرقة المسجلة في الوحدات الإدارية لمحافظة النجف ونسبها للمدة (٢٠٠٤ - ٢٠١٤) ، يتضح أن مركز قضاء النجف يأتي بالمرتبة الأولى في عدد جرائم السرقة البالغ (٦١٧١) جريمة من أصل (٨٨٤٦) وهو إجمالي جرائم السرقة المسجلة في جميع المحافظة خلال مدة الدراسة ، وهي بهذا العدد تزيد عن مجموع الجرائم المسجلة في بقية الاقضية والنواحي في المحافظة اذ سجلت نسبة بلغت (٦٩,٨%) من إجمالي جرائم السرقة في المحافظة ، اما مركز قضاء الكوفة فجاء بالمرتبة الثانية في عدد جرائم السرقة والبالغ (١٧٣٢) جريمة، اي بنسبة (٦,١٩%) من إجمالي جرائم السرقة في المحافظة ، في حين كانت المرتبة الثالثة من نصيب مركز قضاء المناذرة ، اذ بلغ عدد جرائم السرقة (٤٣٥) جريمة طويلة مدة الدراسة وبنسبة بلغت (٥,٥%) ، وجاءت ناحية المشخاب بالمرتبة الرابعة بعدد جرائم السرقة البالغ (١٩٨) جريمة سرقة وبنسبة بلغت (٢,٢%) من إجمالي جرائم السرقة في المحافظة ، تليها ناحية العباسية ب (١٠٥) جريمة سرقة وبنسبة بلغت (١,٢%) من إجمالي جرائم السرقة المسجلة في المحافظة محتلة بذلك المرتبة الخامسة . في حين سجلت ناحيتي (الحيدرية ، الحيرة) عدد من جرائم السرقة بلغ (٧٩ ، ٤٦) جريمة سرقة وبنسبة بلغت (٥,٩% ، ٥,٥%) على التوالي محتلة بذلك المرتبتين السادسة والسابعة ، اما ناحيتي (الحرية ، القادسية) فقد تساوت في اعداد جرائم السرقة بواقع (٤٠) جريمة سرقة مسجلة النسبة نفسها والبالغة (٥,٤%) من إجمالي جرائم السرقة في المحافظة محتلة المرتبة الثامنة ، اما المرتبة الأخيرة فكانت من نصيب ناحية الشبكة والتي لم تسجل أي جريمة سرقة خلال مدة الدراسة.

يتضح مما تقدم ان الوحدات الإدارية التي احتلت المراكز الثلاث الأولى بلغ عدد جرائم السرقة فيها (٨٣٣٨) جريمة من مجموع (٨٨٤٦) هي إجمالي جرائم السرقة في المحافظة ، إذ شكلت مجتمعة نسبة بلغت (٩٤,٢%) ، ويمكن إرجاع ذلك لكون هذه الوحدات تمثل مراكز أقضية وذات حجم سكاني كبير، إذ شكلت مجتمعة نسبة بلغت (٧٥,٦%) من إجمالي سكان المحافظة وفقاً لتقديرات السكان لعام (٢٠١٤). اما بقية الوحدات الادارية فشكلت مجتمعة نسبة بلغت (٢٤,٤%) وبعدها من جرائم السرقة بلغ (٥٠٨) جريمة من إجمالي جرائم السرقة في المحافظة .

وبالنسبة لتركز هذا العدد الكبير من جرائم السرقة في مدينة النجف فيعود الى إن هذه المدينة تمثل المركز الإداري لمحافظة النجف، وصاحب أكبر حجم سكاني يصل إلى (٧٣٤٨١٩) نسمة من إجمالي سكان المحافظة البالغ (١٣٨٩٥٤٩) نسمة بحسب التقديرات السكانية لعام (٢٠١٤) ، فضلاً عن ذلك فإنها تمثل مركزاً دينياً يستقطب اعداد كبير من السكان ومن مختلف الدول خاصة في المناسبات الدينية لزيارة الامام علي (عليه السلام) لذا فان اكتظاظ المدينة بالسكان يساعد ضعفاء النفوس على ارتكاب جرائم

السرقة خاصة جريمة النشل والتي دائماً ما تكثر في المناطق المزدهمة بالسكان ، كذلك تمثل مدينة النجف مركزاً للنشاط التجاري والصناعي في المحافظة وتضم خليطاً اجتماعياً غير متجانس تبرز فيه الطبقة مما يدفع ضعاف النفوس من الطبقة الفقيرة إلى ارتكاب جرائم السرقة للحصول على الأموال اللازمة لسد احتياجاتهم الأساسية .

اما سبب عدم وجود أي جريمة سرقة في ناحية الشبكة خلال مدة الدراسة يعود إلى قلة اعداد سكان هذه الناحية مقارنة بالنواحي الأخرى اذ بلغ عدد سكانها (٤٤١) نسمة وبنسبة بلغت (٠,٠٣%) من اجمالي سكان المحافظة ، فضلاً عن طبيعة المجتمع الريفية ، اذ تسود العادات والتقاليد والأعراف العشائرية بين السكان التي تنبذ مرتكب جريمة السرقة من جهة كما أن أغلب الذين يتعرضون لجريمة السرقة يلجؤون إلى حلها وفق العرف العشائري بعيداً عن القانون من جهة اخرى .

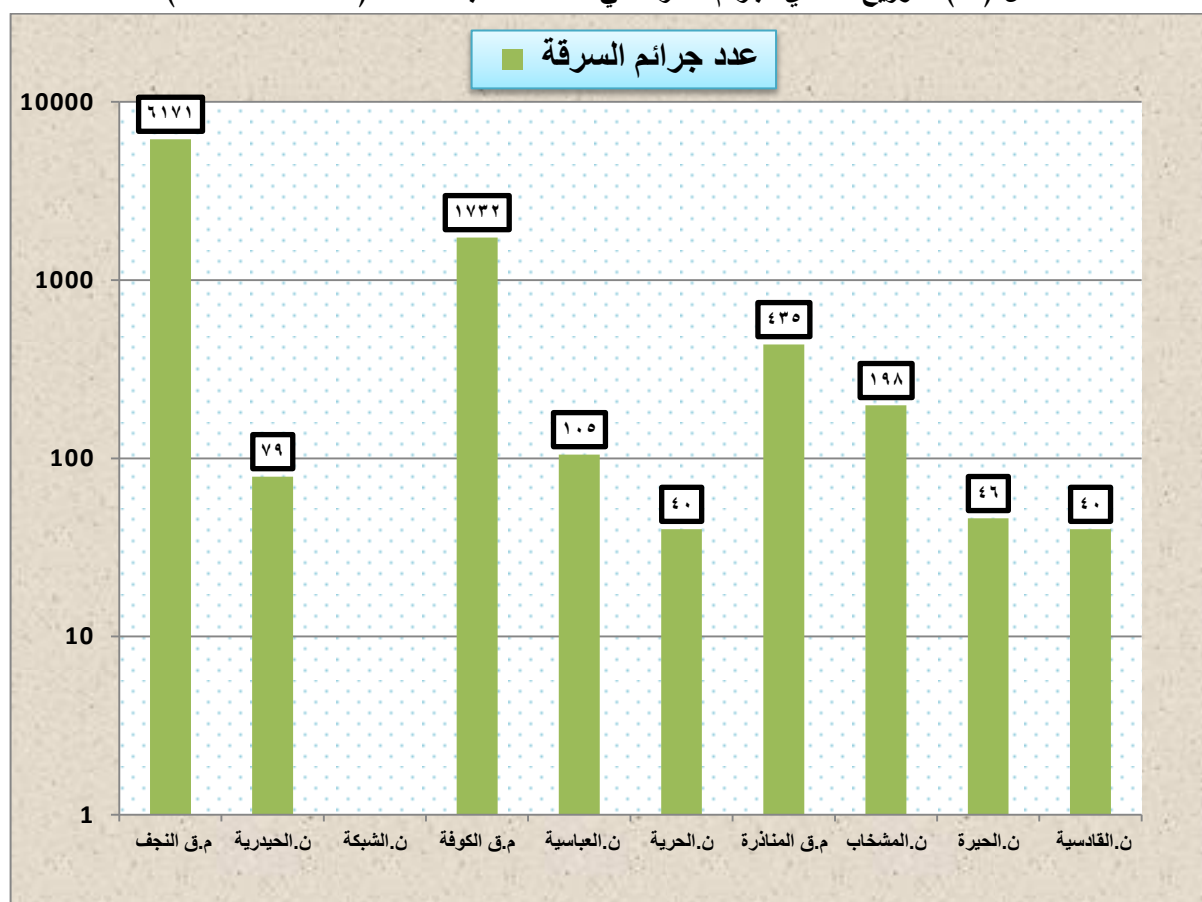
جدول (٧) التوزيع العددي والنسبي لجرائم السرقة في محافظة النجف الاشرف للمدة (٢٠٠٤ - ٢٠١٤) .

النسبة	المجموع	السنة											الوحدات الادارية
		٢٠١٤	٢٠١٣	٢٠١٢	٢٠١١	٢٠١٠	٢٠٠٩	٢٠٠٨	٢٠٠٧	٢٠٠٦	٢٠٠٥	٢٠٠٤	
٦٩,٨	٦١٧١	٥٦٢	٥٩٦	٦٩٨	٧٥٤	٧٣٨	٦٨٤	٦٥٤	٤٠١	٣٨١	٣١٩	٣٨٤	مركز قضاء النجف
٠,٩	٧٩	٨	٢	١	٧	٥	٣	٥	٢٢	٩	٦	١١	ناحية الحيدرية
٠	٠	٠	٠	٠	٠	٠	٠	٠	٠	٠	٠	٠	ناحية الشبكة
١٩,٦	١٧٣٢	٢١٧	٢٠٠	١٦٤	١٤٨	٢٣٠	٢٠٣	١٩١	١٢٨	٨٨	٦٧	٩٦	مركز قضاء الكوفة
١,٢	١٠٥	٢٢	١١	٦	٩	٩	٥	٦	٨	١٣	٥	١١	ناحية العباسية
٠,٤	٤٠	٨	٤	١	٢	٢	٥	٨	٣	١	٣	٣	ناحية الحرية
٥,٠	٤٣٥	٣٠	١٧	٧٠	٤٣	٢٧	٣٧	٩٦	٣٩	٢١	٢١	٣٤	مركز قضاء المنارة
٢,٢	١٩٨	٢٣	٤٢	١٧	٣	٢	٩	١٣	٣٠	١٨	١٨	٢٣	ناحية المشخاب
٠,٥	٤٦	٥	٦	٦	١	٣	٢	٤	١٠	٣	٢	٤	ناحية الحيرة
٠,٤	٤٠	٤	٥	٠	٨	٧	٢	٥	٤	١	٢	٢	ناحية القادسية
%١٠٠	٨٨٤٦	٨٧٩	٨٨٣	٩٦٣	٩٧٥	١٠٢٣	٩٥٠	٩٨٢	٦٤٥	٥٣٥	٤٤٣	٥٦٨	مجموع المحافظة

المصدر : من عمل الباحث بالاعتماد على

جمهورية العراق ، وزارة الداخلية ، مديرية شرطة النجف ، شعبة الاحصاء الجنائي ، بيانات غير منشورة ، ٢٠١٤

الشكل (٦) التوزيع العددي لجرائم السرقة في محافظة النجف للمدة (٢٠٠٤ - ٢٠١٤)



المصدر : من عمل الباحث بالاعتماد على الجدول (٧) .

ومن خلال الجدول (٨) والخريطة (٥) وباستخدام الدرجة المعيارية يتضح ان لجرائم السرقة في محافظة النجف اربع مستويات .

١- المستوى الاول : : تبلغ درجته المعيارية (+ ٠,٥٠) فأكثر ويتمثل هذا المستوى في مركز قضاء النجف اذ بلغت الدرجة المعيارية (+ ٢,٨٣) ونسبة بلغت (٦٩,٨) من إجمالي جرائم السرقة في المحافظة ويرجع ذلك كما ذكر سابقاً للحجم السكاني المرتفع اذ شكلت نسبة بلغت (٥٢,٩%) من اجمالي سكان المحافظة . فضلاً عن كونها مركزاً دينياً وتجارياً واقتصادياً .

٢- المستوى الثاني: تبلغ درجته المعيارية بين (+ ٠,٤٩ - ٠,٠٠) ويتمثل هذا المستوى في مركز قضاء الكوفة اذ بلغت درجته المعيارية (+ ٠,٤١) ونسبة بلغت (١٩,٦) من إجمالي جرائم السرقة في المحافظة ويرجع ذلك للحجم السكاني المرتفع اذ يأتي بالمركز الثاني من حيث عدد السكان في المحافظة مسجلة نسبة بلغت (١٦,٤%) من اجمالي سكان المحافظة .

٣- المستوى الثالث : تبلغ درجته المعيارية (- ٠,٠١ - ٠,٤٩) ويوجد هذا المستوى في اربعة وحدات ادارية تتمثل في مركز قضاء المناذرة اذ بلغت درجته المعيارية (- ٠,٢٩) ونسبة بلغت (٥,٠%) من

إجمالي جرائم السرقة في المحافظة ، فضلاً عن نواحي (المشخاب ، العباسية ، الحيدرية) اذ سجلا درجة معيارية بلغت (٠،٤٢- ، ٠،٤٧- ، ٠،٤٩-) على التوالي وينسب بلغت (٢،٢% ، ١،٢% ، ٠،٩%) على التوالي من اجمالي جرائم السرقة المسجلة في المحافظة .

٤- المستوى الرابع : تبلغ درجة المعيارية (- ٥٠،٠ - فأقل) ويوجد في نواحي (الشبكة ، القادسية ، الحرية ، الحيرة) اذ بلغت الدرجة المعيارية لهذه النواحي (٠،٥٣- ، ٠،٥١- ، ٠،٥١- ، ٠،٥١-) وينسب بلغت (٠% ، ٠،٤% ، ٠،٤% ، ٠،٥%) . وتحتل ناحية الشبكة المرتبة الاخيرة من بين الوحدات الادارية بنسبة جرائم السرقة المسجلة ويرجع السبب في ذلك كونها تمثل منطقة طاردة للسكان وتضم مساحات صحراوية شاسعة جداً. يتضح من الخريطة (٥) .

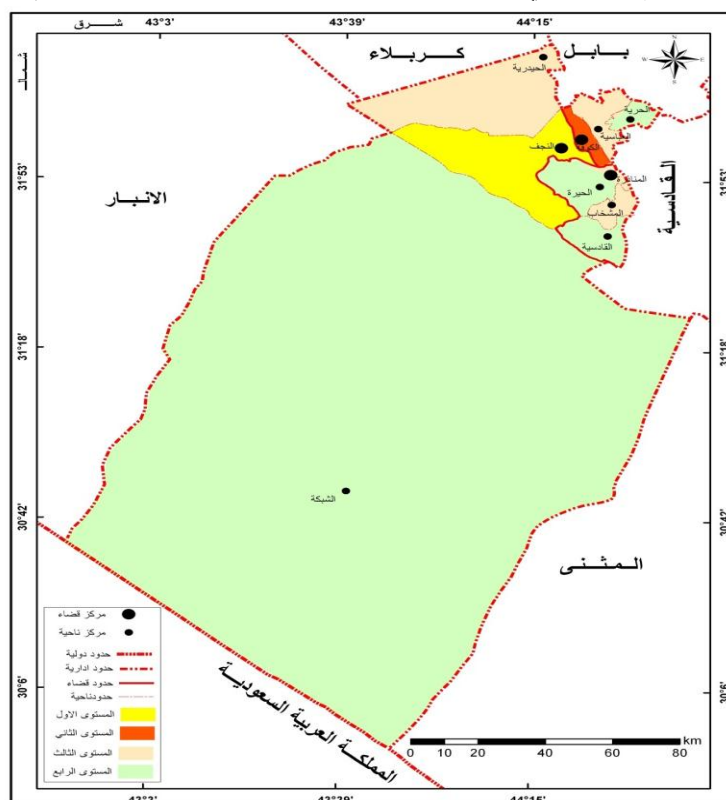
جدول (٨) التوزيع النسبي لجرائم السرقة بحسب الوحدات الإدارية والدرجات المعيارية في محافظة النجف

للمدة (٢٠٠٤ - ٢٠١٤)

الدرجة المعيارية	نسبة جرائم السرقة	الوحدات الادارية
٢،٨٣+	٦٩،٨	مركز قضاء النجف
٠،٤٩-	٠،٩	ناحية الحيدرية
٠،٥٣-	٠	ناحية الشبكة
٠،٤١+	١٩،٦	مركز قضاء الكوفة
٠،٤٧-	١،٢	ناحية العباسية
٠،٥١-	٠،٤	ناحية الحرية
٠،٢٩-	٥،٠	مركز قضاء المندرة
٠،٤٢-	٢،٢	ناحية المشخاب
٠،٥١-	٠،٥	ناحية الحيرة
٠،٥١-	٠،٤	ناحية القادسية
----	%١٠٠	مجموع المحافظة

المصدر : بالاعتماد على جدول (٧)

خريطة (٥) توزيع جرائم السرقة في محافظة النجف بحسب الدرجة المعيارية للمدة (٢٠٠٤ - ٢٠١٤)



المصدر : بالاعتماد على جدول (٨) .

٢- العلاقة بين الحجم السكاني وجرائم السرقة حسب الوحدات الادارية :

يتضح من خلال الجدول (٩) والشكل البياني (٧) ومن خلال مقارنة نسبة السكان بنسبة جرائم السرقة لكل وحدة من الوحدات الإدارية في المحافظة أن الوحدات الإدارية التي تحظى بحجم سكاني كبير هي ذات الوحدات التي ترتفع فيها نسبة جرائم السرقة ، اذ يظهر أن مركز قضاء النجف قد حقق نسبة (٦٩,٨%) من إجمالي جرائم السرقة المسجلة في محافظة النجف طيلة مدة الدراسة ، في حين بلغت نسبته (٥٢,٩%) من إجمالي سكان المحافظة بحسب التقديرات السكانية لعام ٢٠١٤ . فيما بلغت نسبة جرائم السرقة في مركز قضاء الكوفة (١٩,٦%) ونسبتها من السكان (٤,١٦%) ، أما مركز قضاء المناذرة فقد بلغت نسبته من جرائم السرقة (٥,٠%) من إجمالي جرائم السرقة في المحافظة فيما كانت نسبته من السكان (٦,٣%) من إجمالي سكان المحافظة ، وتشكل هذه الوحدات مجتمعة نسبة بلغت (٩٤,٤%) من إجمالي جرائم السرقة المسجلة و (٦,٧٥%) من إجمالي السكان . وتمثل هذه المناطق مراكز أقضية مما جعلها تتمتع بإحجام سكانية كبيرة. اما بقية الوحدات الادارية في المحافظة فقد انخفضت فيها جرائم السرقة اذ سجلت مجتمعة نسبة بلغت (٥,٦%) من إجمالي جرائم السرقة المسجلة في المحافظة ، وسجلت (٢٤,٤%) من اجمالي سكان المحافظة . ويرجع سبب انخفاض جرائم السرقة

في هذه الوحدات الادارية الى انخفاض اعداد السكان فيها . ومن اجل توضيح ذلك يمكن تقسيم الوحدات الادارية في محافظة النجف الى مستويين .

١- المستوى الاول : يضم الوحدات الإدارية التي حققت نسباً في جرائم السرقة أعلى من نسبتها من السكان ، وهي كل من (مركز قضاء النجف ، مركز قضاء الكوفة) اذ بلغت نسبة الجرائم فيها (٦٩,٨% ، ١٩,٦%) على التوالي من إجمالي جرائم السرقة في المحافظة ، في حين بلغت نسبتها من سكان المحافظة (٥٢,٩% ، ١٦,٤%) على التوالي .

٢- المستوى الثاني : ويضم الوحدات الإدارية التي كانت نسبتها من جرائم السرقة أقل من نسبتها من إجمالي سكان المحافظة، ويشمل هذا المستوى ثمان وحدات إدارية هي (ناحية الحيدرية ، ناحية الشبكة ، ناحية العباسية ، ناحية الحرية ، مركز قضاء المناذرة ، ناحية المشخاب ، ناحية الحيرة ، ناحية القادسية) اذ بلغت نسب الجرائم في تلك الوحدات الادارية (٠,٩% ، ٠ ، ١,٢% ، ٠,٤% ، ٥% ، ٢,٢% ، ٠,٥% ، ٠,٤%) على التوالي من إجمالي جرائم السرقة في المحافظة، في حين بلغت نسبتها من سكان المحافظة (٣,٧% ، ٠,٣% ، ٦,٤% ، ٢,١% ، ٦,٣% ، ٦,٣% ، ٢,٧% ، ٣,١%) على التوالي . يتضح من الخريطة (٦) .

يستنتج مما تقدم وجود علاقة طردية بين الحجم السكاني وجرائم السرقة للوحدات الإدارية في محافظة النجف خلال مدة الدراسة (٢٠٠٤ - ٢٠١٤) ، فكلما زاد عدد السكان زادت عدد جرائم السرقة والعكس صحيح ، وهذا يتفق مع الكثير من الدراسات ومنها الدراسات العربية التي أكدت وجود علاقة طردية ما بين الحجم السكاني وجرائم السرقة. وقد اثبت التحليل الاحصائي لمعامل ارتباط (بيرسون) ان هناك علاقة ارتباط قوية جداً بين الحجم السكاني وجرائم السرقة بلغت (٠,٩٩) .

جدول (٩) العلاقة بين حجم السكان وجرائم السرقة في محافظة النجف للعام (٢٠١٤)

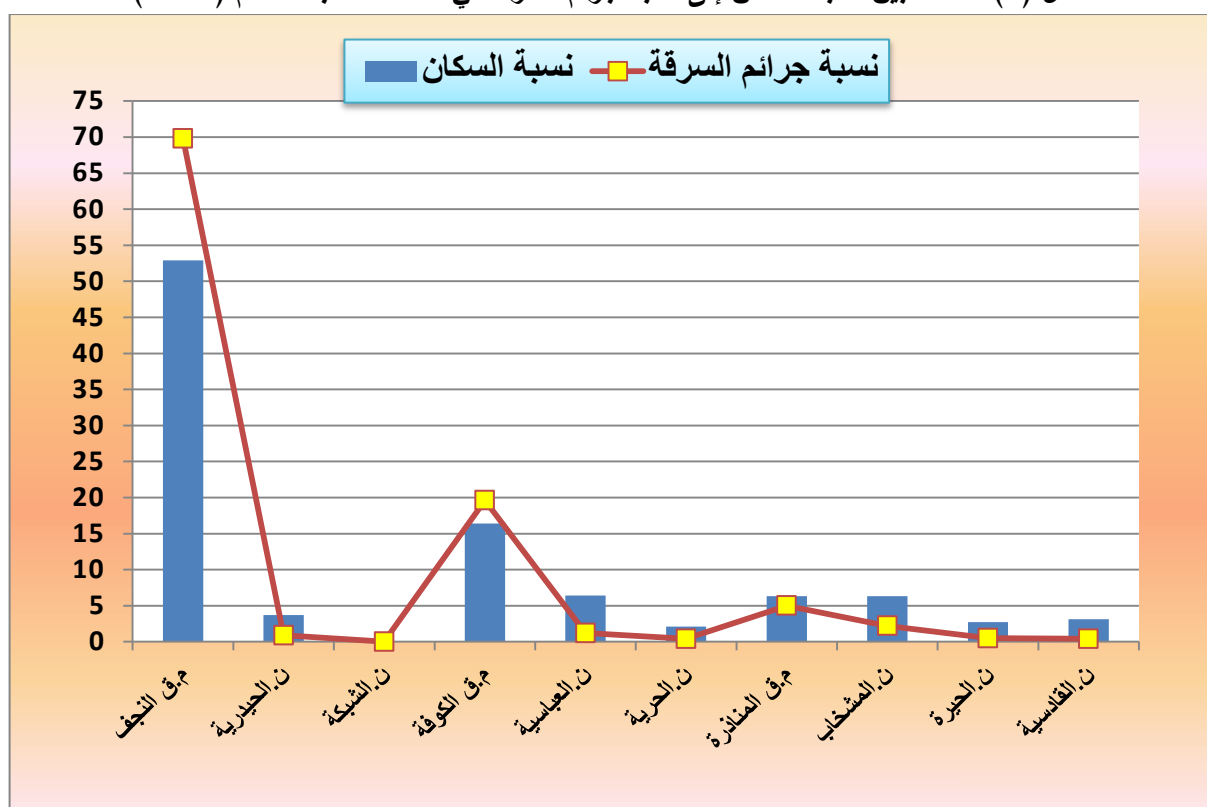
الوحدات الادارية	عدد السكان	النسبة %	عدد الجرائم	النسبة %
مركز قضاء النجف	٧٣٤٨١٩	٥٢,٩	٦١٧١	٦٩,٨
ناحية الحيدرية	٥١٥٤٤	٣,٧	٧٩	٠,٩
ناحية الشبكة	٤٤١	٠,٣	٠	٠
مركز قضاء الكوفة	٢٢٨٤٥٢	١٦,٤	١٧٣٢	١٩,٦
ناحية العباسية	٨٨٠٤١	٦,٤	١٠٥	١,٢
ناحية الحرية	٢٩٦٥٢	٢,١	٤٠	٠,٤

٥,٠	٤٣٥	٦,٣	٨٧٤٥٣	مركز قضاء المنادرة
٢,٢	١٩٨	٦,٣	٨٧٦٠٤	ناحية المشخاب
٠,٥	٤٦	٢,٧	٣٧٧٢٤	ناحية الحيرة
٠,٤	٤٠	٣,١	٤٣٨١٨	ناحية القادسية
%١٠٠	٨٨٤٦	%١٠٠	١٣٨٩٥٤٩	مجموع المحافظة

المصدر : من عمل الباحث بالاعتماد على

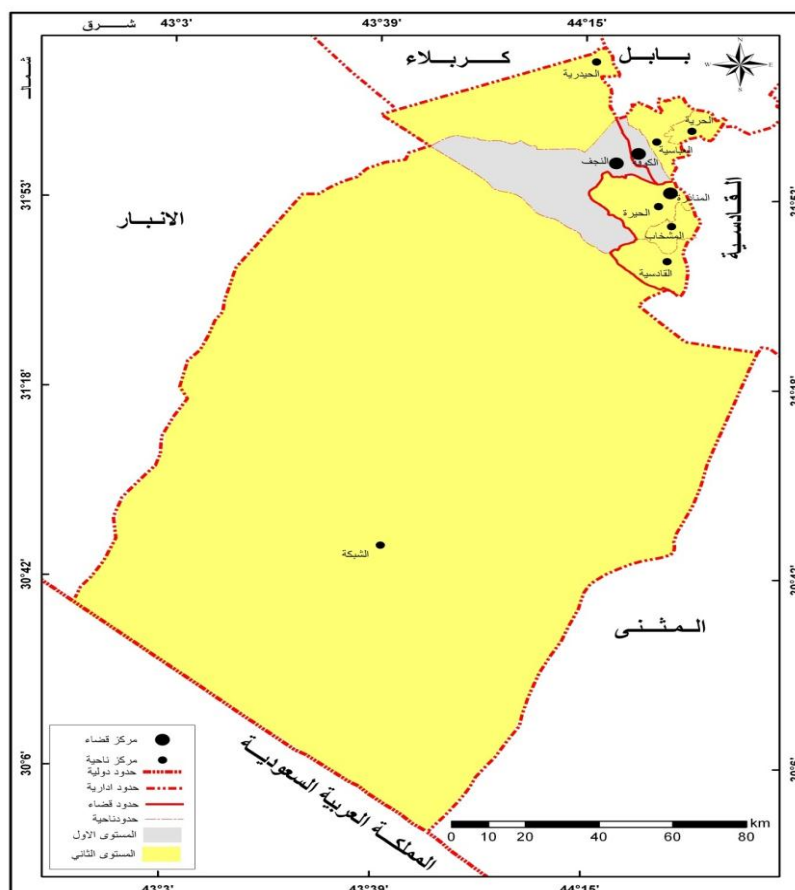
- ١- جمهورية العراق ، وزارة الداخلية ، مديرية شرطة النجف ، شعبة الاحصاء الجنائي ، بيانات غير منشورة ، ٢٠١٤ .
- ٢- بالاعتماد على جدول (١) .

الشكل (٧) العلاقة بين نسبة السكان إلى نسبة جرائم السرقة في محافظة النجف للعام (٢٠١٤)



المصدر: عمل الباحث بالاعتماد على جدول (٩)

خريطة (٦) العلاقة بين الحجم السكاني وجرائم السرقة في محافظة النجف (٢٠١٤) .



المصدر : بالاعتماد على جدول (٩)

٣- عدد جرائم السرقة لكل (١٠٠) ألف نسمة من سكان المحافظة حسب الوحدات الادارية :

يتبين من خلال الجدول (١٠) ان عدد جرائم السرقة المرتكبة لكل (١٠٠) ألف نسمة من السكان بحسب الوحدات الادارية (٢٠٠٤ - ٢٠١٤) ، تظهر بوضوح في مراكز اقصية المحافظة الثلاث ينظر الشكل (٨) اذ احتل مركز قضاء النجف المرتبة الاولى ما بين الوحدات الادارية بمعدل بلغ (٨٣٩،٨) جريمة سرقة لكل (١٠٠) ألف نسمة ، وجاء مركز قضاء الكوفة بالمرتبة الثانية بمعدل بلغ (٧٥٨،١) جريمة سرقة لكل (١٠٠) ألف نسمة ، في حين احتل مركز قضاء المناذرة المرتبة الثالثة مسجلاً (٤٩٧،٤) جريمة سرقة لكل (١٠٠) ألف نسمة ، اما المرتبة الرابعة فكانت من نصيب ناحية المشخاب بمعدل بلغ (٢٢٦،٠) جريمة سرقة لكل (١٠٠) ألف نسمة ، وجاءت ناحيتي (الحيدرية ، الحرية) بالمرتبتين الخامسة والسادسة مسجلة (١٥٣،٣ ، ١٣٤،٩) جريمة سرقة لكل (١٠٠) ألف نسمة ، في حين سجلت ناحيتي (الحيرة والعباسية) معدل بلغ (١٢١،٩ ، ١١٩،٣) جريمة سرقة ليحتلا المرتبتين السابعة والثامنة على التوالي ، اما المرتبة التاسعة فكانت من نصيب ناحية القادسية مسجلة (٩١،٣) جريمة سرقة لكل (١٠٠) ألف نسمة ، اما بالنسبة لناحية الشبكة فلم تسجل أي جريمة سرقة لذا جاءت بالمرتبة الاخيرة

ومن اجل توضيح اعداد جرائم السرقة لكل (١٠٠) ألف نسمة من سكان المحافظة لا بد من تصنيف الوحدات الإدارية في المحافظة إلى ثلاثة مستويات ، ينظر الخريطة (٧) .

١- المستوى المرتفع : ويمثل هذا المستوى الوحدات الإدارية التي يكون معدل جرائم السرقة فيها (أكثر من ٤٠٠) جريمة سرقة لكل (١٠٠) ألف نسمة من السكان وهي مراكز أقضية النجف والكوفة والمناذرة ، اذ بلغت معدلات جرائم السرقة فيها (٨٣٩،٨ ، ٧٥٨،١ ، ٤٩٧،٤) جريمة سرقة لكل (١٠٠) ألف نسمة من السكان على التوالي ، ويمكن تفسير ارتفاع جرائم السرقة ضمن هذا المستوى الى ارتفاع الحجم السكاني فيها ، إذ شكلت مجتمعة نسبة بلغت (٧٥،٦%) من إجمالي سكان المحافظة فضلاً عن عوامل أخرى تم الإشارة إليها في الفقرة السابقة .

٢- المستوى المتوسط : ويمثل هذا المستوى الوحدات الإدارية التي يكون معدل جرائم السرقة فيها بين (١٠٠ - ٤٠٠) جريمة سرقة لكل (١٠٠) ألف نسمة من السكان وتندرج تحت هذا المستوى خمسة وحدات ادارية (ناحية المشخاب ، ناحية الحيدرية ، ناحية الحرية ، ناحية الحيرة ، ناحية العباسية) وبلغت معدلات جرائم السرقة فيها (٢٢٦ ، ١٥٣،٣ ، ١٣٤،٩ ، ١٢١،٩ ، ١١٩،٣) جريمة سرقة لكل (١٠٠) ألف نسمة من السكان على التوالي .

٣- المستوى المنخفض : ويمثل هذا المستوى الوحدات الإدارية التي يكون معدل جرائم السرقة فيها (اقل من ١٠٠) جريمة سرقة لكل (١٠٠) ألف نسمة من السكان ، وينطوي تحت هذا المستوى وحدتين اداريتين هما (ناحية القادسية ، ناحية الشبكة) اذ بلغت معدلات جرائم السرقة فيها (٩١،٣ ، ٠) على التوالي ، ويعود سبب انخفاض معدلات جرائم السرقة في هذه المناطق الى ان تلك المناطق تمتاز بقلّة السكان فيها ، اذ لا تزيد نسبة السكان هذه الوحدات عن (٤%) من إجمالي سكان المحافظة ، فضلاً عن سيادة العادات والتقاليد والأعراف العشائرية بين السكان التي تنبذ مرتكب جريمة السرقة والتي لعبت دوراً مهماً في انخفاض نسبة جرائم السرقة في تلك المناطق.

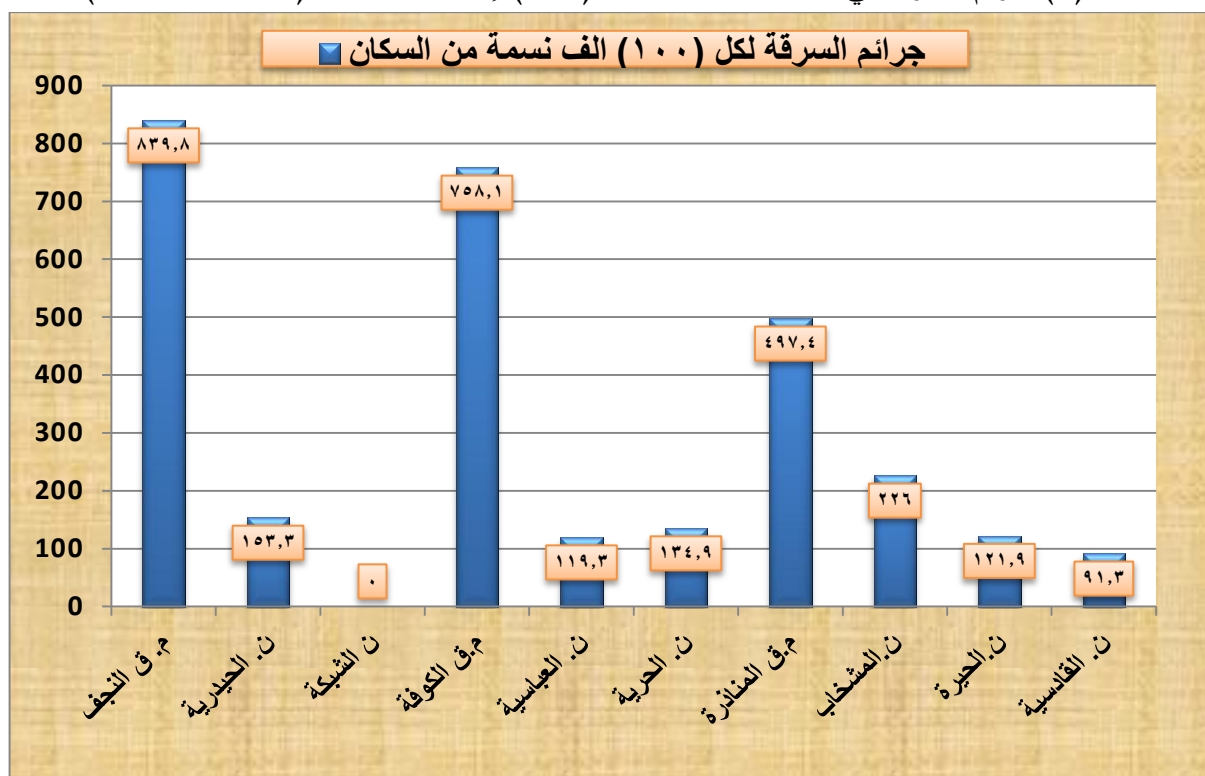
جدول (١٠) عدد جرائم السرقة في محافظة النجف لكل (١٠٠) ألف نسمة للمدة (٢٠٠٤ - ٢٠١٤)

الوحدات الادارية	عدد جرائم السرقة	عدد السكان	الجريمة لكل ١٠٠ الف نسمة من السكان
مركز قضاء النجف	٦١٧١	٧٣٤٨١٩	٨٣٩,٨
ناحية الحيدرية	٧٩	٥١٥٤٤	١٥٣,٣
ناحية الشبكة	٠	٤٤١	٠
مركز قضاء الكوفة	١٧٣٢	٢٢٨٤٥٢	٧٥٨,١
ناحية العباسية	١٠٥	٨٨٠٤١	١١٩,٣
ناحية الحرية	٤٠	٢٩٦٥٢	١٣٤,٩
مركز قضاء المناذرة	٤٣٥	٨٧٤٥٣	٤٩٧,٤
ناحية المشخاب	١٩٨	٨٧٦٠٤	٢٢٦,٠
ناحية الحيرة	٤٦	٣٧٧٢٤	١٢١,٩
ناحية القادسية	٤٠	٤٣٨١٨	٩١,٣
مجموع المحافظة	٨٨٤٦	١٣٨٩٥٤٩	٢٩٤,٢

المصدر : من عمل الباحث بالاعتماد على

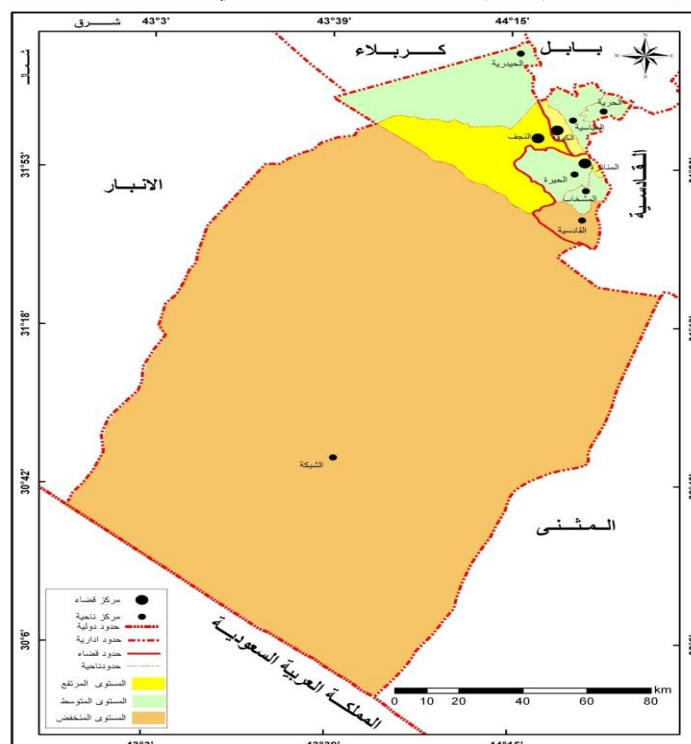
١- بالاعتماد على جدول (٣، ٧) .

شكل (٨) جرائم السرقة في محافظة النجف لكل (١٠٠) ألف نسمة للمدة (٢٠٠٤ - ٢٠١٤)



المصدر : بالاعتماد على جدول (١٠)

خريطة (٧) معدل جرائم السرقة لكل (١٠٠) ألف نسمة من السكان في محافظة النجف للمدة (٢٠٠٤-٢٠١٤)



المصدر : بالاعتماد على جدول (١٠) .

٤ - التوزيع البيئي لمرتكبي جرائم السرقة:

طبقاً لإجابات المبحوثين الذين شملتهم عينة البحث ومن خلال تحليل الجدول (١١) الذي يبين التوزيع البيئي لمرتكبي جرائم السرقة في محافظة النجف لعام ٢٠١٤ ، يتبين أن (٨٠،٢%) من مرتكبي جرائم السرقة يعيشون في المدينة ، أما النسبة الأخرى والبالغة (١٩،٨%) فيعيشون في الريف ، يتضح من الشكل (٩)،

يستنتج من هذا أن جريمة السرقة في محافظة النجف هي حضرية أكثر مما هي ريفية . ويرجع سبب ذلك لتعدد الحياة في المجتمع الحضري وبساطتها في المجتمع الريفي ، إذ إن النشاط الاقتصادي والتجاري يتركز في المدن عنه في الريف فتزداد حجم المعاملات وتنشعب ويصبح معيار النجاح في الحياة الاجتماعية هو الحصول على الثروة ، مما يدفع ذوي النفوس الضعيفة والتي ينقصها الوازع الديني والاخلاقي إلى الحصول على المال بأي طريق ولو كان غير مشروع ، كما ان بعض انواع الجرائم تجد تربتها الخصبة في مجتمع المدينة وأن الظروف لارتكابها تكون مهيئة في المدن أكثر منها في الريف مثال ذلك جرائم سرقة السيارات والتي تجد التربة الخصبة لها في مجتمع المدينة (٧)،

(٧) عبد الرحمن توفيق احمد ، دروس في علم الاجرام (نشأة علم الاجرام وعوامل الاجرام الداخلية والخارجية) دار وائل للنشر ، الطبعة الاولى ، ٢٠٠٦ ، ص ١٢٨ .

فضلاً عن جريمة النشل التي تكون الظروف المهيئة لها المناطق المزدهمة بالسكان والتي يندر ارتكابها في الريف لقلة اعداد السكان مقارنة بالمدينة، كما أن المدينة توفر للشخص الذي يرتكب الجريمة المكان الأفضل فالازدحام السكاني الموجود في المدينة يجعل الشخص يعيش فيها بشكل يكون بعيداً عن الأنظار ويمكنه من التواري عن الناس أما في الريف فانه ونظراً لأن المجتمع المحلي يكون صغيراً والناس هناك يعرفون بعضهم البعض فان هذا لا يوفر المكان الأفضل أو الإقامة المناسبة لصاحب الميول الاجرامية . كما إن الهجرة التي تحصل من الريف الى المدينة سعيّاً وراء الرزق تؤدي إلى تركيز السكان في المدينة وهذا التركيز والزيادة في القادمين من الريف يؤدي في كثير من الحالات الى ارتكاب الجريمة نظراً لأن الكثير من القادمين من الريف لا يجدون فرصة العمل التي سعوا اليها وجاءوا من اجلها مما قد يدفعهم الى ارتكاب جريمة السرقة للحصول على الاحتياجات اللازمة . كما شهدت مدينة النجف في الآونة الاخيرة تزايد في اعداد النازحين الى المحافظة اذ بلغت عدد الاسر النازحة الى المحافظة (١٠٤٣٨) أسرة^(٨). وإن محاولة اندماجهم في المجتمع الجديد يصاحبه عدد من المشكلات الاجتماعية، كما تفقد المجتمع طابع التوافق السكاني.

جدول (١١)

التوزيع البيئي العددي والنسبي لجريمة السرقة في محافظة النجف لعام (٢٠١٤)

البيئة	عدد جرائم السرقة	النسبة
الحضر	١٥٨	٨٠,٢
الريف	٣٩	١٩,٨
المجموع	١٩٧	%١٠٠

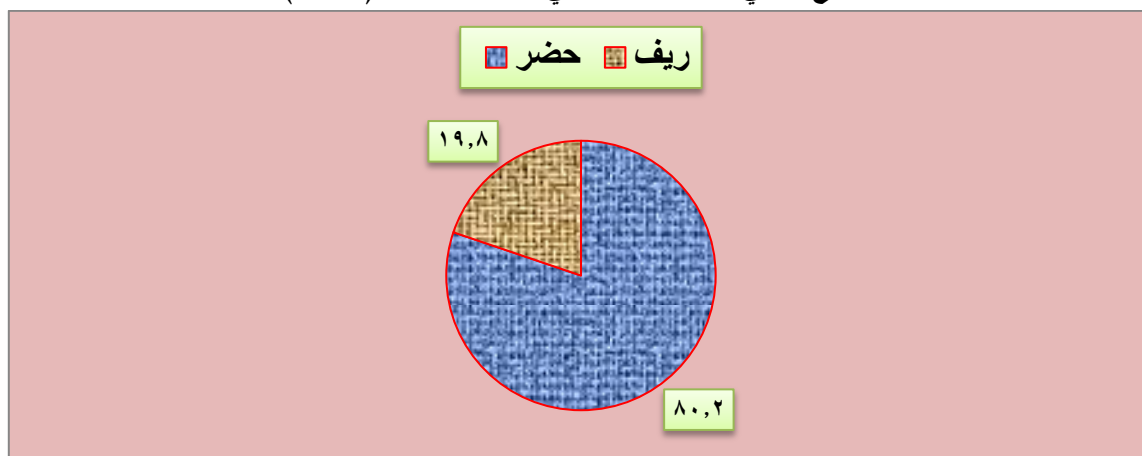
المصدر من عمل الباحث بالاعتماد على

استمارة الاستبيان الخاصة بنزلاء مركز الموقف والتفسيرات في محافظة النجف (٢٠١٤)

^(٨) مقابلة شخصية مع الاستاذ (فائق عزيز مجيد) مدير شعبة الاحصاء في محافظة النجف في يوم الاثنين ٣٠ /٣/ ٢٠١٥ .

الشكل (٩)

التوزيع البيئي لجريمة السرقة في محافظة النجف (٢٠١٤)



المصدر: بالاعتماد على جدول (١١)

٥- العلاقة ما بين محل سكن الجناة ومكان حدوث جريمة السرقة :

من خلال تحليل الجدول (١٢) الذي يبين العلاقة ما بين محل اقامة الجاني ومكان حدوث الجريمة في محافظة النجف لعام ٢٠١٤ ، يتبين أن (٣٣,٥%) من مرتكبي جرائم السرقة محل اقامتهم في مركز قضاء النجف ، في حين ارتفعت هذه النسبة الى (٤٠,١%) بالنسبة لمكان حدوث الجريمة فيها، وجاء بالمركز الثاني مركز قضاء المناذرة من حيث محل اقامة الجناة مسجلة نسبت بلغت (٢٧,٩%) وبلغت نسبة مكان حدوث الجريمة فيها (١٧,٣%)، وان نسبة (١٩,٨%) من مرتكبي جرائم السرقة يقيمون في مركز قضاء الكوفة بينما مكان حدوث الجريمة فيها شكلت نسبة بلغت (٢٧,٩%) لتحتل بذلك المرتبة الثالثة ، اما ناحية الحيرة فاحتلت المرتبة الرابعة مشكلة النسبة نفسها من حيث محل اقامة الجناة ومكان ارتكاب الحادث اذ سجلت (٨,٦%) ، وجاءت ناحية العباسية بالمرتبة الخامسة فبلغت نسبة الجناة فيها (٤,٦%) اما مكان حدوث الجريمة في تلك الناحية فشكلت نسبة بلغت (٠,٥%) ، اما بالنسبة للجناة الذين يقيمون خارج المحافظة فاحتلوا المرتبة السادسة بنسبة (٤,١%) من اجمالي مرتكبي جرائم السرقة في المحافظة ، وجاءت ناحية المشخاب بالمرتبة السابعة مسجلة النسبة نفسها من حيث محل اقامة الجناة ومكان حدوث الجريمة اذ سجلت نسبة بلغت (٣,٦%) وتأتي بقية الوحدات الادارية في المراتب الاخيرة من حيث محل سكن الجناة واماكن حدوث الجريمة ، يتضح من الشكل (١٠).

ومن خلال الجدول (١٢) والخريطة رقم (٨) يتضح ان لمحل اقامة الجناة ومكان حدوث الجريمة في محافظة النجف اربعة مستويات .

١- المستوى الاول : يضم الوحدات الادارية التي تزداد فيها نسبة مكان حدوث الجريمة على محل الاقامة فيها وهي كل من (مركز قضاء النجف ، مركز قضاء الكوفة) اذ سجلت نسب بلغت (٤٠,١%)

، ٢٧،٩%) على التوالي ، بينما سجلت محل الإقامة في تلك الوحدات الادارية نسب بلغت (٣٣،٥% ، ١٩،٨%) على التوالي . مما يعني ان البعض من الجناة يأتون من مناطق اخرى لارتكاب جرائم السرقة في تلك المناطق، ويرجع سبب ذلك الى العامل الديني والتجاري الذي تمتاز به تلك الاقضية والتي تمثل عوامل جذب للسكان خاصة في مواسم المناسبات الدينية اذ يأتون اليها من مختلف المناطق لزيارة الامام علي وزيارة الامام مسلم بن عقيل عليهما السلام ، فازدحام المنطقة بالسكان يهيئ مكان ملائم لضعفاء النفوس لارتكاب جريمة السرقة خاصة جريمة النشل وغيرها .

٢- المستوى الثاني : يضم الوحدات الادارية التي تتساوى فيها نسب مكان حدوث الجريمة مع نسب محل اقامة الجناة ، هذا ينطبق على كل من نواحي (المشخاب ، الحيرة ، القادسية) اذ سجلت نسب بلغت (٣،٦% ، ٨،٦% ، ٠،٥%) على التوالي ، وهذا يعني ان مرتكبي جرائم السرقة هم من نفس الوحدات الادارية التابعين لها .

٣- المستوى الثالث : يضم الوحدات الادارية التي تقل فيها نسبة مكان حدوث الجريمة مقارنة بنسبة محل اقامة الجناة فيها وهذا ينطبق على (مركز قضاء المناذرة ، ناحية الحيدرية ، ناحية العباسية ، ناحية الحيرة)، اذ سجلت نسب بلغت (١٧،٣% ، ١،٠% ، ٠،٥% ، ٠،٥%) على التوالي ، في حين ازدادت هذه النسبة بالنسبة لمحل الإقامة في تلك الوحدات الادارية (٢٠،٨% ، ٢،٠% ، ٤،٦% ، ٢،٥%) على التوالي ، ويعود سبب ذلك الى البعض من الجناة يفضلون ارتكاب جرائم السرقة خارج وحداتهم الادارية فربما لا تتوفر الظروف الملائمة لحدوث السرقة في مناطقهم من حيث وجود المحلات التجارية ووجود المناطق المزدهمة بالسكان والتي توفر لهم جو ملائم للسرقة لذا ينتقلون من مناطق سكناهم الى مناطق اخرى تتوفر فيها تلك الظروف . فضلاً عن العامل الاقتصادي فالبعض من سكان المناطق الريفية ينتقلون الى المدينة بحثاً عن العمل والبعض منهم لا يجدون فرصة العمل التي سعوا اليها وجاءوا من اجلها مما قد يدفعهم الى ارتكاب جريمة السرقة للحصول على الاحتياجات اللازمة .

٤- المستوى الرابع : يضم الوحدات الادارية التي لم تحدث فيها أي جريمة سرقة ولم يسجل الجناة أي جريمة تذكر وهي (ناحية الشبكة) ويرجع السبب في ذلك الى قلة اعداد السكان فيها .

يستنتج مما تقدم ان هناك تبايناً بين محل سكن الجناة ومكان حدوث جريمة السرقة في محافظة النجف ، وهذا يعني ان البعض من مرتكبي جرائم السرقة هم من نفس الوحدات الادارية التابعين لها ولا يبتعدون عنها كثيراً ، والبعض الاخر يأتون من مناطق اخرى لارتكاب جرائم السرقة ، وقد اثبت التحليل الاحصائي لمعامل ارتباط (بيرسون) ان هناك علاقة ارتباط قوية جداً بين محل اقامة الجناة ومكان حدوث جريمة السرقة بلغت (٠،٩٧) .

جدول (١٢)

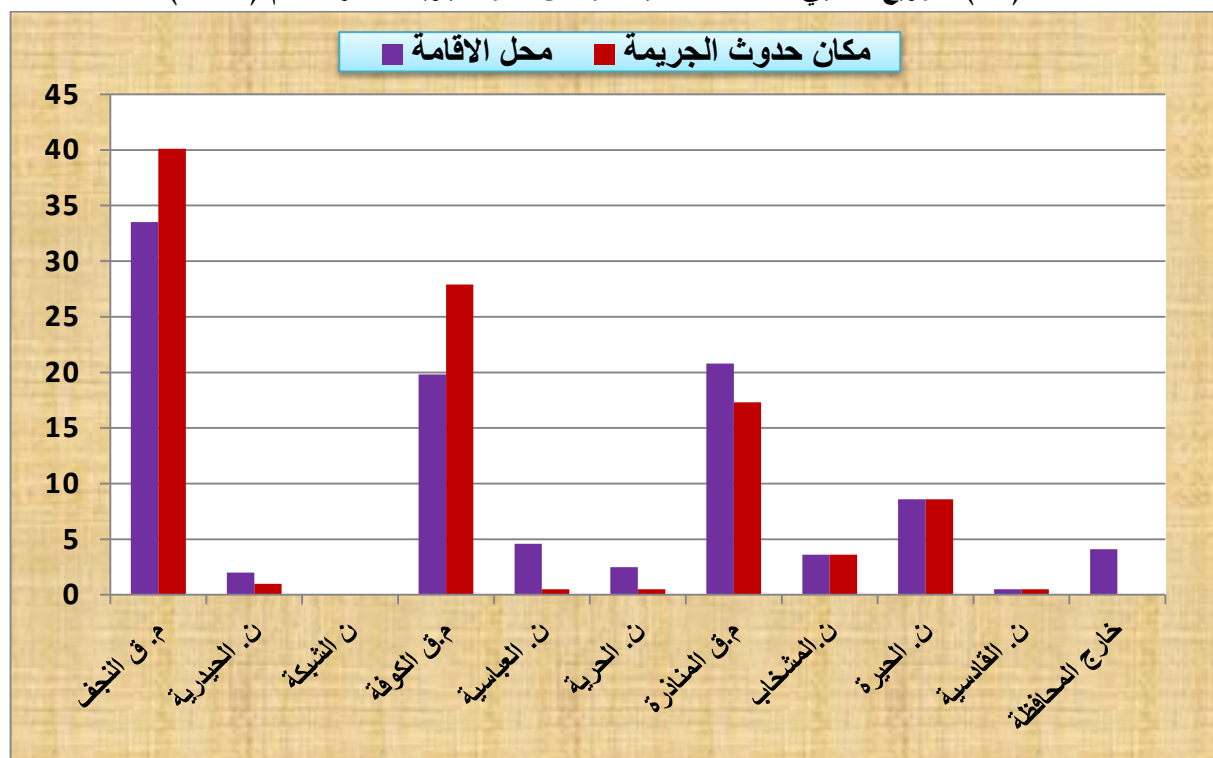
التوزيع العددي والنسبي لمحل سكن الجريمة ومكان حدوث جريمة السرقة في محافظة النجف (٢٠١٤)

الوحدات الادارية	عدد الجناة	النسبة	مكان حدوث الجريمة	النسبة
مركز قضاء النجف	٦٦	٣٣,٥	٧٩	٤٠,١
ناحية الحيدرية	٤	٢,٠	٢	١,٠
ناحية الشبكة	٠	٠	٠	٠
مركز قضاء الكوفة	٣٩	١٩,٨	٥٥	٢٧,٩
ناحية العباسية	٩	٤,٦	١	٠,٥
ناحية الحرية	٥	٢,٥	١	٠,٥
مركز قضاء المندرة	٤١	٢٠,٨	٣٤	١٧,٣
ناحية المشخاب	٧	٣,٦	٧	٣,٦
ناحية الحيرة	١٧	٨,٦	١٧	٨,٦
ناحية القادسية	١	٠,٥	١	٠,٥
خارج المحافظة	٨	٤,١	--	--
مجموع المحافظة	١٩٧	%١٠٠	١٩٧	%١٠٠

المصدر من عمل الباحث بالاعتماد على

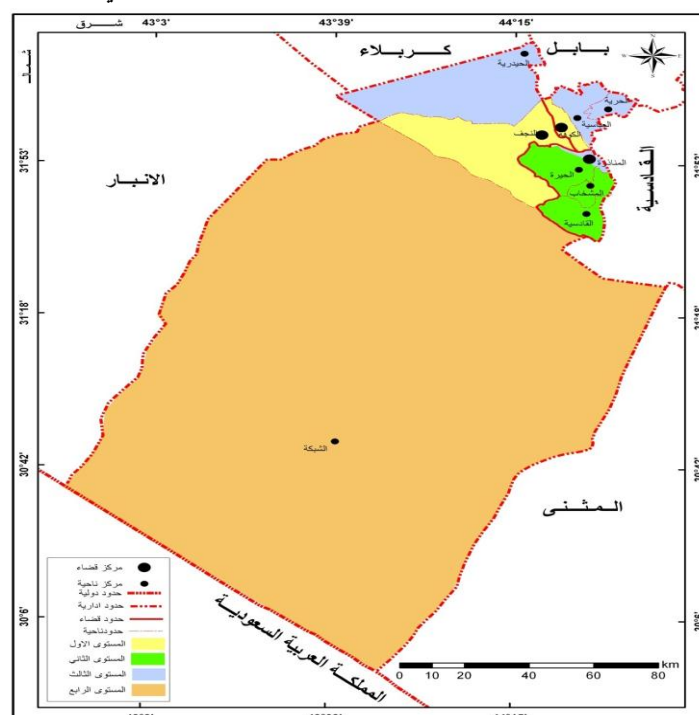
استمارة الاستبيان الخاصة بنزلاء مركز الموقف والتفسيرات في محافظة النجف (٢٠١٤) .

شكل (١٠) التوزيع النسبي لمحل اقامة الجناة ومكان حدوث جريمة السرقة لعام (٢٠١٤)



المصدر: بالاعتماد على جدول (١٢) .

خريطة (٨) العلاقة ما بين محل سكن الجناة ومكان حدوث جريمة السرقة في محافظة النجف (٢٠١٤)



المصدر : بالاعتماد على جدول (١٢) .

٦- التوزيع المكاني للمؤسسات الامنية في محافظة النجف :

من خلال استقراء معطيات الجدول (١٣) يتضح ان هناك تبايناً في اعداد السكان في الوحدات الادارية والمؤسسة الامنية التابعة لها ، اذ نجد ان هناك مراكز شرطة مكتظة بالسكان ومراكز شرطة على العكس من ذلك، فمركز قضاء النجف يضم (١١) مؤسسة امنية وعدد من سكان بلغ (٧٣٤٨١٩) حسب تقديرات السكان (٢٠١٤) هذا يعني ان كل مؤسسة امنية تضم (٦٦٨٠١) نسمة من السكان، في حين ان ناحية العباسية بلغ عدد السكان فيها (٨٨٠٤١) نسمة وتضم مؤسسة امنية واحدة، اما ناحية الحيدرية فضمت (٥١٥٤٤) نسمة وضمت ايضاً مؤسسة امنية واحدة ، وهو عدد كبير مقارنة بالأعداد الاخرى من السكان، اما بالنسبة لمركز قضاء الكوفة فضم (٤٥٦٩٠) نسمة من السكان لكل مؤسسة امنية ، يليها كل من الوحدات الادارية (مركز قضاء المناذرة ، ناحية الحيرة ، ناحية المشخاب ، ناحية القادسية ، ناحية الحرية ، ناحية الشبكة) بعدد من السكان بلغ (٢٩١٥١ ، ١٨٨٦٢ ، ٢٩٢٠١ ، ٤٣٨١٨ ، ٢٩٦٥٢ ، ٤٤١) نسمة على التوالي لكل مؤسسة امنية . يتضح من الشكل (١١) .

ومن خلال الجدول (١٣) والخريطة رقم (٩) يتضح ان للتوزيع المكاني للمؤسسات الامنية في محافظة النجف اربعة مستويات .

١- المستوى الاول : يضم الوحدات الادارية التي يزداد فيها عدد السكان عن (٨٠) الف نسمة لكل مؤسسة امنية ويقع ضمن هذا المستوى (ناحية العباسية) ، اذ بلغ عدد السكان فيها (٨٨٠٤١) نسمة وتضم مؤسسة امنية واحده.

٢- المستوى الثاني : يضم الوحدات الادارية التي يتراوح فيها عدد السكان بين (٤٠ - ٨٠) الف نسمة لكل مؤسسة امنية ، ويقع ضمن هذا المستوى كل من (مركز قضاء النجف ، ناحية الحيدرية ، مركز قضاء الكوفة ، ناحية القادسية) ، اذ بلغت اعداد السكان فيها (٦٦٨٠١ ، ٥١٥٤٤ ، ٤٥٦٩٠ ، ٤٣٨١٨) نسمة على التوالي لكل مؤسسة امنية .

٣- المستوى الثالث : يضم الوحدات الادارية التي تقل فيها اعداد السكان عن (٤٠) الف نسمة لكل مؤسسة امنية، ويقع ضمن هذا المستوى كل من (ناحية الحرية ، ناحية المشخاب ، مركز قضاء المناذرة ، ناحية الحيرة ، ناحية الشبكة) ، اذ بلغت اعداد السكان فيها (٢٩٦٥٢ ، ٢٩٢٠١ ، ٢٩١٥١ ، ١٨٨٦٢ ، ٤٤١) نسمة على التوالي لكل مؤسسة امنية .

يستنتج مما تقدم ان هناك مؤسسات امنية في الوحدات الادارية لمحافظة النجف مكتظة بالسكان مثل (ناحية العباسية) مما قد يؤدي الى زيادة الجرائم في تلك المنطقة .

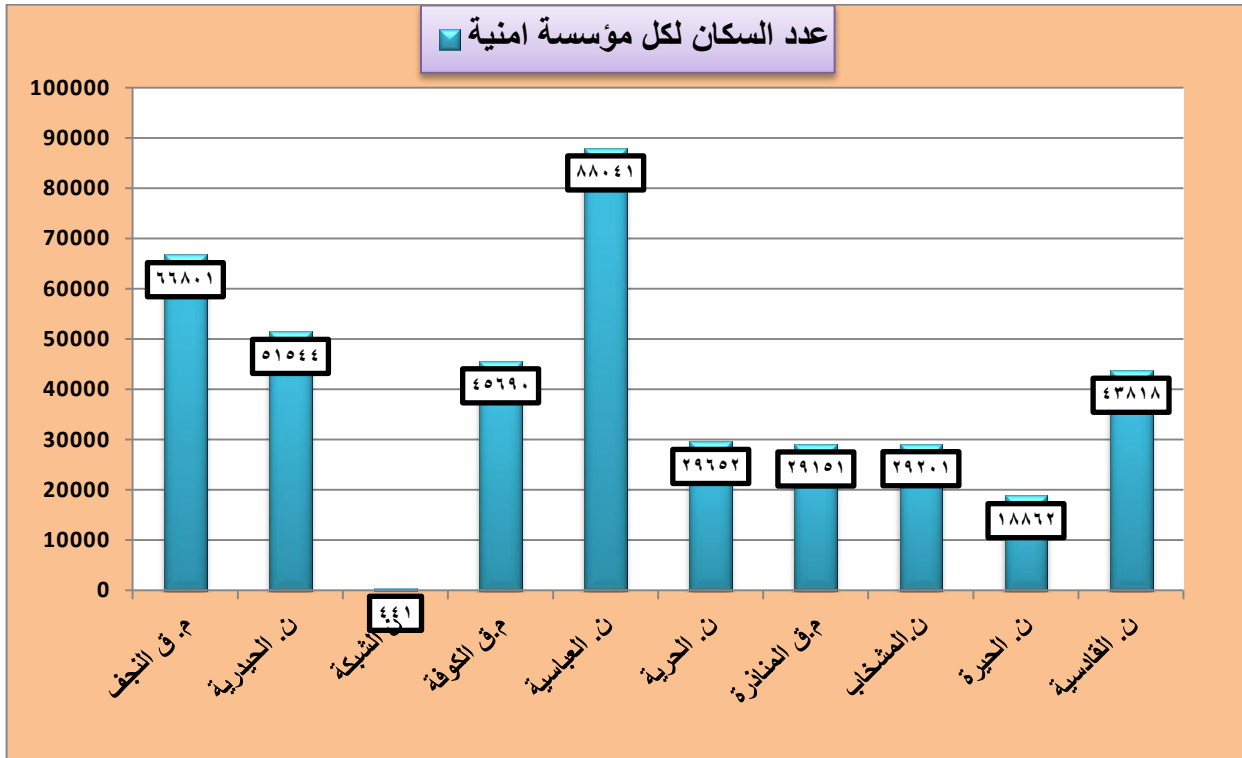
جدول (١٣) التوزيع العددي للمؤسسات الامنية في محافظة النجف

الوحدات الادارية	عدد المؤسسات الامنية	عدد السكان	السكان / المؤسسات
مركز قضاء النجف	١١	٧٣٤٨١٩	٦٦٨٠١
ناحية الحيدرية	١	٥١٥٤٤	٥١٥٤٤
ناحية الشبكة	١	٤٤١	٤٤١
مركز قضاء الكوفة	٥	٢٢٨٤٥٢	٤٥٦٩٠
ناحية العباسية	١	٨٨٠٤١	٨٨٠٤١
ناحية الحرية	١	٢٩٦٥٢	٢٩٦٥٢
مركز قضاء المناذرة	٣	٨٧٤٥٣	٢٩١٥١
ناحية المشخاب	٣	٨٧٦٠٤	٢٩٢٠١
ناحية الحيرة	٢	٣٧٧٢٤	١٨٨٦٢
ناحية القادسية	١	٤٣٨١٨	٤٣٨١٨
مجموع المحافظة	٢٩	١٣٨٩٥٤٩	---

المصدر : عمل الباحث بالاعتماد على

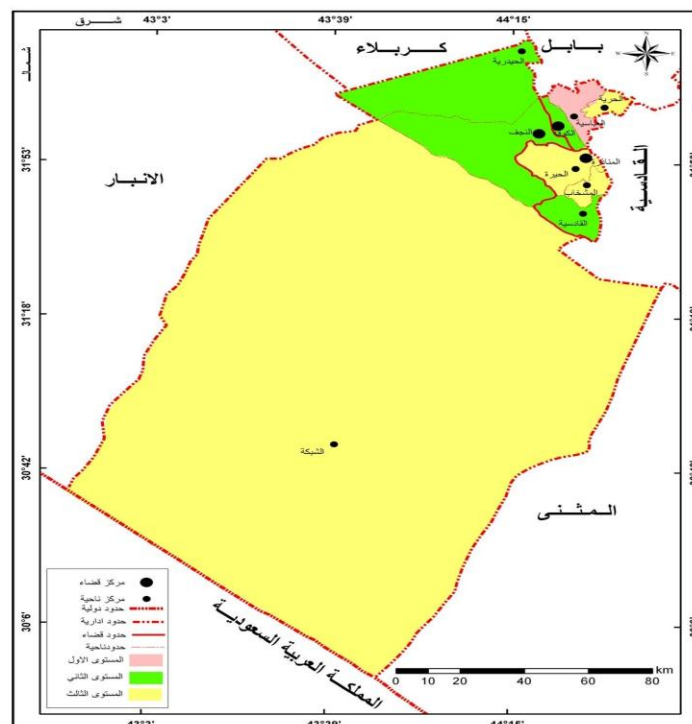
- ١- جمهورية العراق ، وزارة الداخلية ، مديرية شرطة محافظة النجف ، شعبة الاحصاء الجنائي ، بيانات غير منشورة ، ٢٠١٤ .
- ٢- عن بيانات جدول (٣) .

شكل (١١) التوزيع العددي للسكان حسب المؤسسة الامنية في محافظة النجف لعام (٢٠١٤)



المصدر: بالاعتماد على جدول (١٣).

خريطة (٩) التوزيع المكاني للمؤسسات الامنية في محافظة النجف (٢٠١٤)



المصدر : بالاعتماد على جدول (١٣).

الاستنتاجات

قُسمت الاستنتاجات المتعلقة بالجريمة في محافظة النجف الى قسمين استنتاجات تتعلق بجريمة القتل والاخرى تتعلق بجريمة السرقة نظراً لأن الباحث تناول في دراسته كلاً من جريمتي القتل والسرقة في محافظة النجف وكالاتي :-

أولاً- الاستنتاجات المتعلقة بجريمة القتل :

١- أوضحت الدراسة ان جرائم القتل بحسب الوحدات الادارية لا تسير على وتيرة واحدة بل تتباين من وحدة إدارية إلى أخرى ، ففي الوقت الذي بلغ فيه معدل جرائم القتل في ناحية (الحيرة) خلال مدة الدراسة (٩٠،١) جريمة قتل لكل (١٠٠) الف نسمة من السكان ، بينما لا يزيد المعدل على (٦١،٦) جريمة لكل (١٠٠) الف نسمة في ناحية العباسية .

٢- وجود علاقة طردية بين الحجم السكاني وجرائم القتل للوحدات الإدارية في محافظة النجف خلال مدة الدراسة (٢٠٠٤ - ٢٠١٤) ، فكلما زاد عدد السكان زادت عدد جرائم القتل والعكس صحيح .

٣- أوضحت الدراسة أن جريمة القتل في محافظة النجف تعد ريفية أكثر مما هي حضرية ، إذ بلغت نسبة جرائم القتل المرتكبة في الريف (٦١،٨%) من أجمالي جرائم القتل ، في الوقت الذي بلغت فيه نسبة جرائم القتل المرتكبة في المدينة (٣٨،٢%) من أجمالي جرائم القتل .

٤- بينت الدراسة ان هناك علاقة ارتباط قوية جداً بين محل سكن الجناة ومكان حدوث الجريمة في محافظة النجف بلغت (٩٩،٠) ، وهذا يعني ان مرتكبي جرائم القتل هم من نفس الوحدات الادارية التابعين لها ولا يبتعدون عنها كثيراً ، فضلاً عن ان الجناة يرتكبون جرائم القتل داخل الاقضية التابعين لها.

ب- استنتاجات تتعلق بجرائم السرقة :

١- أوضحت الدراسة ان جرائم السرقة بحسب الوحدات الادارية لا تسير على وتيرة واحدة بل تتباين من وحدة إدارية إلى أخرى ، ففي الوقت الذي بلغ فيه معدل جرائم السرقة في مركز قضاء النجف خلال مدة الدراسة (٨٣٩،٨) جريمة سرقة لكل (١٠٠) الف نسمة من السكان ، في حين لا يزيد المعدل عن (٩١،٣) جريمة لكل (١٠٠) الف نسمة في ناحية العباسية .

٢- وجود علاقة طردية بين الحجم السكاني وجرائم السرقة للوحدات الإدارية في محافظة النجف خلال مدة الدراسة (٢٠٠٤ - ٢٠١٤) ، فكلما زاد عدد السكان زادت عدد جرائم السرقة والعكس صحيح .

٣- أوضحت الدراسة أن جريمة السرقة في محافظة النجف حضرية أكثر مما هي ريفية ، إذ بلغت نسبة جرائم السرقة المرتكبة في المدينة (٨٠،٢%) من أجمالي جرائم السرقة ، في الوقت الذي بلغت فيه نسبة جرائم السرقة المرتكبة في الريف (١٩،٨%) من أجمالي جرائم السرقة .

٤- بينت الدراسة ان هناك تبايناً بين محل سكن الجناة ومكان حدوث جريمة السرقة في محافظة النجف ، وهذا يعني ان البعض من مرتكبي جرائم السرقة هم من نفس الوحدات الادارية التابعين لها ولا يبتعدون عنها كثيراً ، والبعض الاخر يأتون من مناطق اخرى خارج المحافظة لارتكاب جرائم السرقة .

١٠- أوضحت الدراسة ان هناك تبايناً في اعداد السكان في الوحدات الادارية والمؤسسة الامنية التابعة لها ، اذ ان هناك مراكز شرطة مكتظة بالسكان ومراكز شرطة على العكس من ذلك ، فمركز قضاء النجف يضم (١١) مؤسسة امنية وعدد من سكان بلغ (٧٣٤٨١٩) حسب تقديرات السكان (٢٠١٤) هذا يعني ان كل مؤسسة امنية تضم (٦٦٨٠١) نسمة من السكان، في حين ان ناحية العباسية بلغ عدد السكان فيها (٨٨٠٤١) نسمة وتضم مؤسسة امنية واحدة .

المصادر

١. ابو عامر ، محمد زكي ، دراسة في علم الاجرام والعقاب ، الدار الجامعية للطباعة والنشر ، الطبعة الاولى ، بيروت ، ١٩٨٢ .
٢. احمد ، عبد الرحمن توفيق ، دروس في علم الاجرام (نشأة علم الاجرام وعوامل الاجرام الداخلية والخارجية) دار وائل للنشر ، الطبعة الاولى ، ٢٠٠٦ .
٣. بدوي ، عبد الرحمن عبد الله علي، التوزيع المكاني للجريمة في مدينة الرياض وعلاقتها بالخصائص البيئية للمكان رسالة ماجستير غير منشورة ، اكااديمية نايف العربية للعلوم الامنية ، الرياض ، ٢٠٠٣ .
٤. جمهورية العراق ، وزارة التخطيط والتعاون الانمائي ، الجهاز المركزي للإحصاء وتكنولوجيا المعلومات ، مديرية احصاء السكان والقوى العاملة ، تقديرات سكان العراق ، لسنة ٢٠٠٧ ، جدول (١) ، ص ٨
٥. جمهورية العراق ، وزارة الداخلية ، مديرية شرطة النجف، شعبة الاحصاء الجنائي ، بيانات غير منشورة ، ٢٠١٤ .
٦. الحربي ، سلطان بن عياد ، الجريمة في منطقة القصيم " دراسة جغرافية " رسالة ماجستير غير منشورة ، كلية العلوم الاجتماعية ، جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية ، الرياض ، ٢٠١٢ .
٧. ربيع ، حسن محمد، مبادئ علمي الاجرام والعقاب ، كلية الحقوق جامعة القاهرة ، الطبعة الثانية ، ١٩٩١ .
٨. عبيد ، رؤوف ، أصول علم الاجرام والعقاب ، كلية الحقوق جامعة عين الشمس ، القاهرة ، الطبعة السادسة ، ١٩٨٥ .
٩. المشهاني ، محمود حسن وآخرون ، الاحصاء الجغرافي ، مطبعة جامعة بغداد، ١٩٧٩ .
١٠. مقابلة شخصية مع الاستاذ (فائق عزيز مجيد) مدير شعبة الاحصاء في محافظة النجف في يوم الاثنين ٣٠ /٣/ ٢٠١٥ .
١١. وزارة التخطيط، الجهاز المركزي للإحصاء ، نتائج التعداد العام للسكان لعام ١٩٩٧ ، محافظة النجف ، جدول ٢٢ .
١٢. وزارة التخطيط، الجهاز المركزي للإحصاء، مديرية إحصاء محافظة النجف الاشرف ، تقديرات السكان لعام ٢٠١٤ ، جدول رقم ١٤ .